Distribution: Restricted EB 2006/87/R.9 15 March 2006
Original: English البند 8 (أ) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والثمانون

روما، 19 – 20 أبريل/نيسان 2006

جمهورية بنغلاديش الشعبية

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية

جدول المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

الخريطة: المشروعات الجارية التي مولها الصندوق iv

استعراض الحافظة v

موجز تنفيذي vii

أولا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي 1

ألف – الخلفية الاقتصادية القطرية 1

باء – القطاع الزراعي 1

جيم – الفقر الريفي 2

دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي 6

هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي 8

ثانيا – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في بنغلاديش 9

ثالثا – الإطار الاستراتيجي للصندوق 11

ألف – المهمة الإستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة 11

باء – الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروعات 14

جيم – النطاق وامكانات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص 15

دال – فرص إقامة الروابط مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى 16

هاء – مجالات حوار السياسات 17

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة 18

زاي – إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري 18

الملحق

الاتفاق عند نقطة الإنجاز 21

الذيول

الذيل الأول: البيانات القطرية	**1**
الذيل الثاني: الإطار المنطقي	**2**
الذيل الثالث: المجموعة المستهدفة من وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية	**3**
الذيل الرابع: الفقر الريفي والقضايا القطاعية	**4**
الذيل الخامس: أنشطة الشركاء الآخرين في التنمية – الجارية والمزمعة	**6**
الذيل السادس: تحليل نطاق القوة والضعف والفرص والمخاطر	**8**
الذيل السابع: اتجاهات الصندوق المؤسسية وعلاقتها بالبرنامج القطري المقترح	**9**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	تاكا بنغلاديشية
1.00 دولار أمريكي	=	63.0 تاكا بنغلاديشية
1.00 تاكا بنغلاديشية	=	1.59 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلو غرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلو متر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة بنغلاديش الشعبية
السنة المالية

1 يوليو/تموز – 30 يونيو/حزيران

الخريطة – المشروعات الجارية التي مولها الصندوق

بنغلاديش

المشروعات الجارية التي مولها الصندوق

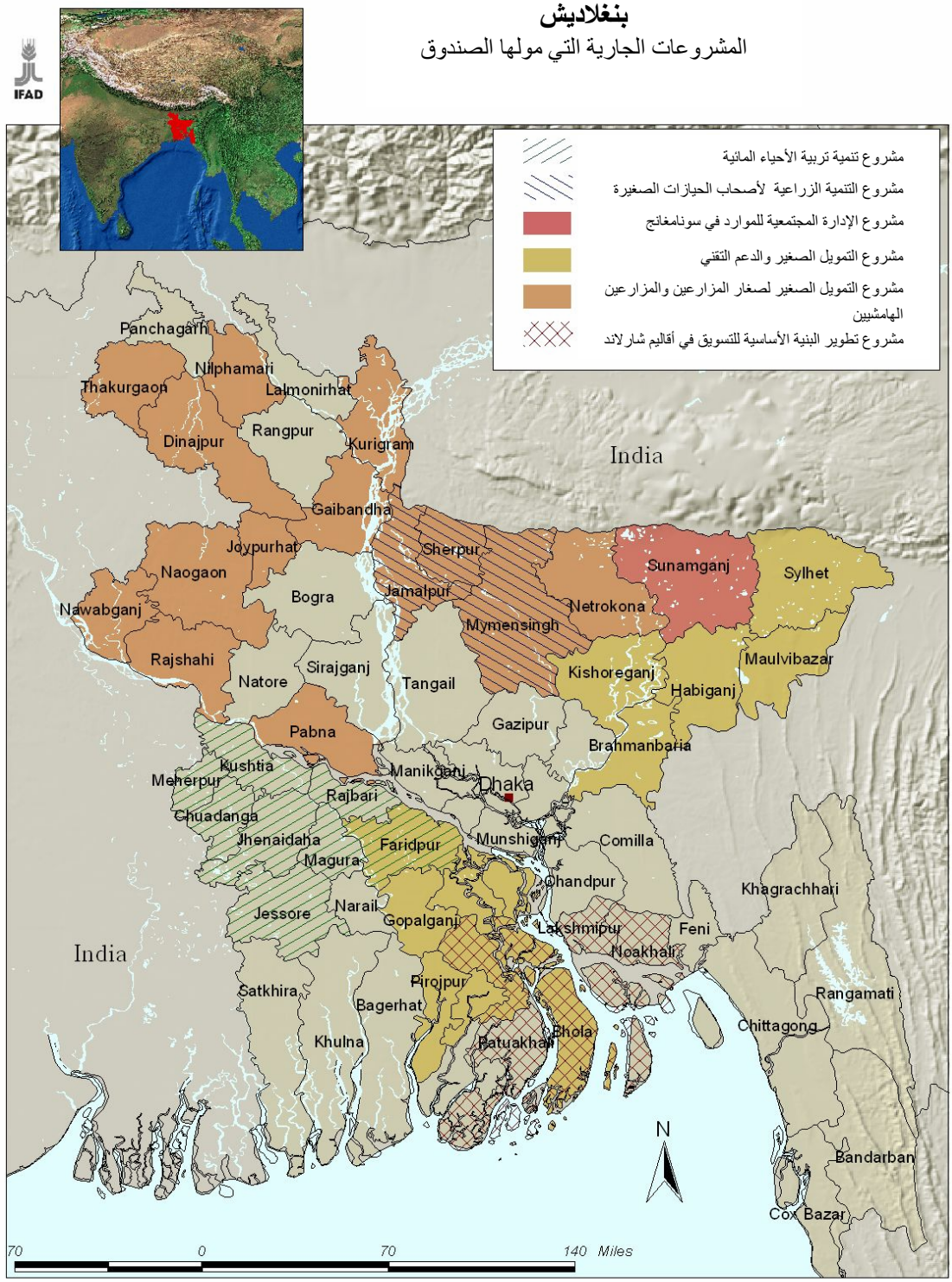

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطرق عرض الحدود في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض الحافظة

اسم المشروع/البرنامج	المؤسسة المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	إقرار المجلس التنفيذي	نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإقفال الحالي	رمز القرض	العملة	قيمة القرض المعتمد	نسبة الصرف (% من المبلغ المعتمد)
مشروع الري والتنمية الريفية في بابنا	مصرف التنمية الآسيوي	مصرف التنمية الآسيوي	تيسيرية للغاية	78/12/11	79/5/28	92/12/31	L - I - 9 - BAN	دولار أمريكي	30 000 000	%100
برنامج قطاع الأسمدة	الصندوق	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	تيسيرية للغاية	79/12/19	80/2/12	85/6/30	L - I - 31 – BA	وحدة حقوق سحب خاصة	19 450 000	%92
مشروع الائتمان الزراعي لصغار المزارعين	الصندوق	مصرف التنمية الآسيوي	تيسيرية للغاية	80/9/16	81/1/13	85/12/31	L - I - 41 – BA	وحدة حقوق سحب خاصة	17 200 000	%100
مشروع التنمية الريفية في المنطقة الجنوبية الغربية	الصندوق	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	تيسيرية للغاية	81/9/8	82/5/18	90/12/31	L - I - 73 – BA	وحدة حقوق سحب خاصة	20 450 000	%62
مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الغربية	مصرف التنمية الآسيوي	مصرف التنمية الآسيوي	تيسيرية للغاية	82/12/9	83/10/12	91/12/31	L - I - 110 - BA	وحدة حقوق سحب خاصة	13 700 000	%22
مشروع المنشآت الصغيرة للتحكم في مياه الفيضانات والصرف والري	الصندوق	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	تيسيرية للغاية	83/12/13	84/6/27	93/6/30	L - I - 137 - BA	وحدة حقوق سحب خاصة	10 4000 000	%61
مشروع مصرف غرامين	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	84/12/12	85/9/24	90/12/31	L - I - 161 - BA	وحدة حقوق سحب خاصة	23 600 000	%100
مشروع تكثيف المحاصيل في النظم الزراعية للمزارع الحدية والصغيرة	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	86/12/2	87/8/28	96/6/30	L - I - 194 - BA	وحدة حقوق سحب خاصة	8 950 000	%53
مشروع صغار صيادي الأسماك في البحيرات المتخلفة عن تغير مجاري الأنهار	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	88/12/1	89/10/20	97/12/31	L - I - 237 - BA	وحدة حقوق سحب خاصة	5 600 000	%60
مشروع مصرف غرامين– المرحلة الثالثة	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	89/4/25	90/3/8	95/6/30	L - I - 239 - BA	وحدة حقوق سحب خاصة	6 200 000	%100
مشروع تنمية الإنتاج الحيواني لأصحاب الحيازات الصغيرة	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	91/4/4	91/12/14	99/12/31	L - I - 280 - BA	وحدة حقوق سحب خاصة	7 650 000	%79
مشروع تقديم مساعدة خاصة للأسر الريفية المتضررة من	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	91/9/4	92/1/24	99/12/31	L - I - 287 - BA	وحدة حقوق سحب خاصة	11 550 000	%99

اسم المشروع/البرنامج	المؤسسة المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	إقرار المجلس التنفيذي	نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإقفال الحالي	رمز القرض	العملة	قيمة القرض المعتمد	نسبة الصرف (% من المبلغ المعتمد)
الإعصار										
مشروع الإنتاج الزراعي المتكامل وإدارة المياه في نتراكونا	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	93/12/2	94/7/8	2001/6/30	L - I - 343 - BD	وحدة حقوق سحب خاصة	6 400 000	%98
مشروع توفير فرص العمل للفقراء في المناطق الريفية	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	95/4/12	95/10/24	2002/6/30	L - I - 378 - BD	وحدة حقوق سحب خاصة	9 950 000	%99
مشروع تنمية قطاع الموارد المائية على النطاق الضيق	مصرف التنمية الآسيوي	مصرف التنمية الآسيوي	تيسيرية للغاية	95/12/6	96/6/10	2002/12/31	L - I - 391 - BD	وحدة حقوق سحب خاصة	7 000 000	%95
مشروع تنويع المحاصيل وتكثيفها	الصندوق	الصندوق	تيسيرية للغاية	97/4/29	97/12/4	2004/12/31	L - I - 443 - BD	وحدة حقوق سحب خاصة	13 650 000	%90
المشروع الثالث لتطوير البنية الأساسية الريفية	مصرف التنمية الآسيوي	مصرف التنمية الآسيوي	تيسيرية للغاية	97/12/4	98/7/1	2005/6/30	L - I - 457 - BD	وحدة حقوق سحب خاصة	8 500 000	%96
مشروع تنمية تربية الأحياء المائية	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	98/4/23	98/12/8	2006/12/31	L - I - 472 - BD	وحدة حقوق سحب خاصة	15 000 000	%77
مشروع التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	99/4/29	2000/3/17	2007/12/31	L - I - 505 - BD	وحدة حقوق سحب خاصة	13 650 000	%86
مشروع الإدارة المجتمعية للموارد في سونامغانج	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	2001/9/12	2003/1/14	2014/9/30	L - I - 567 - BD	وحدة حقوق سحب خاصة	17 550 000	%10
مشروع التمويل الصغير والدعم التقني	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	2003/4/10	2003/10/20	2011/6/30	L - I -609 - BD	وحدة حقوق سحب خاصة	11 900 000	%34
مشروع التمويل الصغير لصغار المزارعين والمزارعين الهامشيين	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	2004/12/2	2005/6/29	2011/12/31	L - I - 644 - BD	وحدة حقوق سحب خاصة	13 400 000	%10
مشروع تطوير البنية الأساسية للتسويق في أقاليم شارلاند	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	2005/12/13			L - I - 681 - BD	وحدة حقوق سحب خاصة	17 550 000	

موجز تنفيذي

ألف- سياق الفقر الريفي

1 - **الإنجازات.** حققت بنغلاديش، على مدى السنوات العشر الماضية، معدلا معقولا من النمو الاقتصادي الذي صاحبه انخفاض في معدل النمو السكاني مما أدى إلى انخفاض مستوى الفقر بنسبة 1% في السنة تقريبا. وكانت القوى المحركة الرئيسية لهذا النمو الاقتصادي هي التوسع السريع في قطاع الملابس الجاهزة (الذي أصبح قطاع التصدير الرئيسي)، وتحويلات المغتربين في الخارج، والقطاع الزراعي. وبرغم أن النمو الزراعي كان أبطأ من معدل النمو الاقتصادي، فقد حققت البلاد نسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي من الأرز، مما أدى إلى انخفاض أسعاره بالقيمة الحقيقية، وهو ما أفاد الفقراء المعدمين. وحققت بنغلاديش أيضا، مدعمة بزيادة الإنفاق الحكومي على الأمن الاجتماعي وبالنشاط المفعم لقطاع المنظمات غير الحكومية، تقدما جيدا في مجال التنمية البشرية من حيث تحسن مؤشرات الصحة والإصحاح والتعليم. ومع ذلك لا تزال بنغلاديش بلدا فقيرا يعيش نحو نصف سكان الريف فيه تحت خط الفقر، منهم نسبة 20% تعيش في فقر مدقع.

2 - **القضايا والقيود.** يتعرض النمو الاقتصادي لمخاطر ارتفاع معدل التضخم وخلل الميزان المالي. فضلا عن ذلك، فقد أخذت الصلة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر تضعف مع تزايد عدم المساواة في البلاد. وتتسع الهوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية (حيث يعيش 85% من الفقراء في المناطق الريفية) وينتشر الفقر في بعض الأقاليم بشكل مزمن. كما تعرضت الصلة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر للوهن بسبب ضعف ممارسة السلطة التي اتسمت بعدم فعالية نظم الإدارة العامة، وانتشار الفساد، والقصور في فرض القانون وعدم وجود صوت مسموع للفقراء على المستوى المحلي. وقد تعرقل النمو الزراعي بسبب زحف التنمية الحضرية على الأراضي الزراعية وتفتت الحيازات الزراعية، والفيضانات، وارتفاع مستوى ملوحة التربة وعدم توافر مياه الري. وأدى الإفراط في صيد الأسماك، الذي رافقه ضعف إدارة المصايد، إلى انحسار إنتاج المصايد المفتوحة. وتتسم خدمات الدعم التقني بالقصور، سواء من حيث الاتصال بالمزارعين أو من حيث تقديم المعلومات المفيدة. وأصبح سوء البنية الأساسية والافتقار إلى التمويل والأسواق عائقا أمام نمو القطاع الريفي غير الزراعي. وأصبح أصحاب المشروعات الصغيرة وصغار المزارعين "وسيطا مفقودا" في ما يتعلق بنطاق تقديم الخدمات المالية. ويتعين على قطاع تمويل القروض متناهية الصغر أن يتوسع في تقديم الخدمات بحيث يشمل العملاء الأقرب إلى الفقر نزولا إلى مستوى شديدي الفقر. وبرغم أن بنغلاديش خطت خطوات واسعة صوب إقامة البنية الأساسية الريفية إلاّ أن هناك الكثير الذي يجب إنجازه في هذا المجال، حيث يوجد العديد من الطرق الريفية التي لا تصلح لسير المركبات.

3 - **الفرص المتاحة.** يتيح توسع الاقتصاد فرصا جديدة أمام فقراء الريف. وتوفر المناطق الحضرية الآخذة في الاتساع أسواقا متنامية للمنتجات والخدمات، كما أن العولمة تعني فتح الأسواق في بلدان أخرى. وهذه الفرص موجودة في القطاع الزراعي (لا سيما للمنتجات عالية القيمة والمواد الغذائية سريعة التلف) وكذلك في القطاع الريفي غير الزراعي الذي ينمو بمعدل أسرع من معدل نمو الزراعة. وتعد مجتمعات صيد الأسماك من بين أشد السكان فقرا وحرمانا. وهناك فرص متاحة أمام الترويج للإدارة المجتمعية لمصايد الأسماك بالاستفادة من الإصلاحات المقترحة في

السياسة الوطنية الجديدة لمصايد الأسماك. ومع وجود الإدارة السليمة وتحديد حقوق الصيادين، يمكن أن ترتفع إنتاجية هذه المصايد بجانب توفير حصة أكبر من مجموع قيمة المصيد للصيادين. ويزداد الدور الاقتصادي الذي تقوم به المرأة بفضل نمو التمويل متناهي الصغر وعملها في قطاع صناعة الملابس وتنامي دورها في مجال الزراعة. وقد أخذت أشكال العلاقة بين الجنسين في التغير وأصبحت للنساء تطلعات أوسع. وكان تمكين المرأة يحدث في الماضي كنتيجة غير مقصودة لتوفير خدمات التمويل متناهي الصغر وفرص العمل. ولكن الفرصة متاحة الآن للتحرك قدما نحو تنفيذ برامج أكثر اكتمالا وشمولا في التصدي لقضايا مثل اكتساب الحقوق القانونية وحماية النساء من العنف.

باء- الإطار الاستراتيجي للصندوق

4 - **الغايات والأهداف.** تضم بنغلاديش أعلى ثالث عدد للفقراء في العالم. وبالنظر إلى اتساع نطاق الفقر في البلاد، فإن **الغاية** من استغلال الموارد المحدودة للصندوق تكمن في دعم توسيع نطاق النهج الابتكارية الناجحة للحد من الفقر. والهدف الرئيسي من إستراتيجية الصندوق هو الحد من الفقر اعتمادا على الابتكارات الناجحة. وفي ما يتعلق بالناتج فإن البرنامج القطري للصندوق في بنغلاديش يتألف من خمسة برامج فرعية منفصلة لكل منها ناتج محدد.

- **البرنامج الفرعي 1- زيادة توافر التكنولوجيا الزراعية لصغار المزارعين.** الزراعة هي القطاع ذو الأولوية الأولى في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، فيما يتعلق بكل من توفير إمدادات كافية وآمنة من الأغذية للعدد المتنامي من السكان ولو كانت بمعدل نمو أبطأ، باعتبار ذلك هو المحرك الأساسي للنمو المناصر للفقراء. ويهدف هذا البرنامج الفرعي إلى زيادة توافر التكنولوجيا الزراعية لصغار المزارعين، ومن ثم زيادة الإنتاجية الزراعية والدخل وفرص العمل في هذا القطاع.
- **البرنامج الفرعي 2- زيادة إمكانات الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية أمام أصحاب المشروعات الريفية الفردية الصغيرة.** سيساعد الصندوق أصحاب المشروعات الصغيرة في الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية المساندة لنمو الزراعة والاقتصاد الريفي وغير الزراعي (وهو قطاع حيوي آخر لإستراتيجية الحد من الفقر). ومن شأن الدعم الذي يقدمه الصندوق للابتكارات في مجال تمويل القروض متناهية الصغر بأسره، وغير ذلك من أشكال الاستثمار أن يساعد في توفير رأس المال لهذين القطاعين. وسيساعد الصندوق أيضا في تعزيز الإطار التنظيمي الذي سيمكن هذين القطاعين من النمو.
- **البرنامج الفرعي 3- الابتكار في تطوير البنية الأساسية المناصرة للفقراء بما يفيد الفقراء المدقعين.** سيدعم هذا البرنامج الفرعي عناصر النقل والأسواق والبنية الأساسية لإدارة المياه ويستهدف الأقاليم التي يرتفع فيها معدل الفقر. وسوف تنفذ إنشاءات البنية الأساسية باستخدام التقنيات كثيفة العمالة لضمان دخول عائد المشروعات مباشرة إلى جيوب أشد الأسر فقرا.
- **البرنامج الفرعي 4- زيادة وصول فقراء الريف إلى موارد الملكية المشاع.** سيعمل الصندوق على تمكين أشد الأسر فقرا من الوصول إلى مصايد الأسماك الداخلية أو الأراضي المشاع. وقد ثبت أن الوصول إلى هذه الموارد الإنتاجية يحقق أثرا كبيرا في الحد من الفقر.

- **البرنامج الفرعي 5– زيادة وصول النساء إلى الفرص الاقتصادية.** سيدعم الصندوق قدرة النساء على اغتنام الفرص الاقتصادية المتاحة. وفي حين أن دعم النساء يشكل عنصرا يدخل في جميع البرامج، إلاّ أن وجود برنامج فرعي خاص بهن سيمكن الصندوق من دعم الاقتراحات الواردة في إستراتيجية الحد من الفقر المتعلقة بإيجاد مبادرات خاصة لدعم قدرة النساء على تنفيذ المشروعات وممارسة الأعمال واكتساب الحقوق.

5 - **الشراكات والسياسات.** سوف يستفيد تنفيذ هذه البرامج من إمكانات الجهات المانحة الشريكة، بجانب قطاع المنظمات غير الحكومية المفعم بالحيوية وقطاع الشركات الخاصة المتنامي. ومع مواءمة الجهات المانحة لبرامجها مع إستراتيجية الحد من الفقر، سوف تزداد إمكانات إقامة هذه الشراكات. وفي إطار تنفيذ البرامج الفرعية سيبحث الصندوق قضايا السياسات مع الحكومة والجهات المانحة الأخرى. وتم تحديد بعض القضايا الرئيسية أثناء وضع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، كما ستظهر قضايا أخرى أثناء تنفيذ البرامج. وتشمل القضايا السياساتية الرئيسية التي تم تحديدها حتى الآن: الإصلاحات المطلوبة لتحسين أداء الإرشاد الزراعي والبحوث، ووضع النظم المطلوبة لتحسين الوصول إلى المصايد الداخلية، وإصلاح النظم المتعلقة بالتسويق الريفي وإصلاح الإطار التنظيمي للتمويل الريفي.

6 - **إدارة الحافظة والإطار الإقراضي.** تلقي وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية الضوء على مجالات تحسين إدارة الحافظة، مثل (i) تحسين تصميم المشروعات للحد من إمكانية سوء إنفاق أموال المشروعات (ii) زيادة الدعم المقدم للتنفيذ بغرض تحسين التركيز على الفقر واعتبارات الجنسين (iii) توليد بيانات أكثر فائدة للرصد والتقييم. وكان المخصص الأصلي الذي وضعه نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لبنغلاديش هو 16.5 مليون دولار أمريكي في السنة. وهذا المخصص السنوي يختلف من سنة لأخرى بحسب عدة عوامل تتعلق مباشرة بهذا النظام (مثل عدد البلدان المدرجة في دورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء) وعوامل أخرى مثل حجم برنامج الإقراض السنوي الإجمالي للصندوق. ومع التسليم بالطبيعة الإشارية العامة للأرقام فإن استخدام معادلة تصورات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في ظل تغيرات أداء المشروعات وأداء القطاع الريفي يبين أنه يمكن أن تحدث زيادة / نقص كبير في المخصصات.

جمهورية بنغلاديش الشعبية

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف – الخلفية الاقتصادية القطرية

7 - أتت الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت في أوائل تسعينات القرن العشرين ثمارها في بنغلاديش. فقد استقر معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي عند 5% تقريبا منذ منتصف تسعينات القرن العشرين، أي بما يعادل 3% كاملة زيادة على معدل نمو السكان. ويعتبر معدل النمو هذا طيبا نسبيا، خاصة في ظل الصدمات الطبيعية والاقتصادية التي ضربت بلدانا عديدة في الإقليم خلال العقد الماضي. غير أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لا يزال يقف عند مستوى 400 دولار أمريكي مما يجعله يقع عند الطرف الأدنى من جدول الدخل العالمي. وقد يسمح نمو الناتج المحلي الإجمالي القوي، بجانب زيادة فرص التعليم والرعاية الصحية، لبنغلاديش أن تحقق تقدما طيبا نحو بلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن هناك تحديات كبيرة لا تزال قائمة، مثل الحاجة إلى إصلاح نظام فرض الضرائب والنظام المصرفي والشركات الحكومية، والحاجة إلى إزالة العقبات القائمة في البنية الأساسية المادية، والحاجة إلى وضع حد للفساد. وبافتراض استمرار الإصلاحات بهذه القوة فإن الاحتمالات ستكون مواتية لتحقيق نمو بنسبة 6.5 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي.

باء – القطاع الزراعي

8 - برغم أن أهمية القطاع الزراعي للاقتصاد أخذت في الهبوط، إلا أنه استمر يسهم بنسبة 23% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2003/2002. ويحقق القطاع الريفي غير الزراعي حاليا نسبة 33% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن قوته الدافعة الرئيسية تكمن في علاقته الأمامية والخلفية بالقطاع الزراعي. كما أن نسبة كبيرة من الإسهام التصنيعي في الناتج المحلي الإجمالي ترتبط بالزراعة (وعلى رأس ذلك إنتاج الأغذية المجمدة والجوت والصناعات الجلدية). وتوفر الزراعة قرابة 60% من العمالة الريفية، ويأتي أكثر من نصف دخل شريحة الـ 50% الأكثر فقرا من الأسر الريفية من العمل في المزارع الخاصة أو العمل الأجير في مجال الزراعة (البنك الدولي 2002). وتسلم وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية بأن الزراعة هي قوة دافعة مهمة للاقتصاد الريفي بأكمله كما أنها حاسمة في نجاح النمو المناصر للفقراء. ويتعين أن يحقق القطاع الزراعي نموا سنويا بنحو 4–5% حتى يمكن للاقتصاد في مجموعه أن ينمو بمعدل 7%، وهو المعدل الذي حددته إستراتيجية الحد من الفقر كمعدل ضروري لتحسين دخل الفقراء.

9 - محصول الأرز هو عماد الإنتاج الزراعي. وقد ساعد انتشار زراعة الأرز الشتوي في الأراضي المروية وزراعة السلالات وفيرة الغلة في فترة الأمطار الموسمية على أن تحقق بنغلاديش الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول الغذائي. وبينما أدت زيادة الإنتاجية إلى رفع مستوى الدخل الزراعي، إلاّ أنه في الفترة بين 1981/1980 و2002/2001 هبطت الأسعار الحقيقية للأرز بنسبة الثلث، في حين ارتفع معدل أجور اليد العاملة الزراعية بنسبة 92% بالقيمة

الحقيقية. غير أن أسعار الأرز ارتفعت مؤخرا مما قد يؤدي إلى خفض الأجور الزراعية بالقيمة الحقيقية. وأدت طبيعة تضاريس الأرض في بنغلاديش إلى عرقلة زيادة إنتاج المحصول، حيث توجد مساحات كبيرة معرضة للفيضانات الدورية، وتعرضت المناطق الساحلية لزيادة ملوحة التربة. ونتيجة لذلك أصبحت إمكانية التوسع في المساحة المزروعة بمحاصيل غير الأرز محدودة، كما أصبح من المتعذر زراعة سلالات الأرز وفيرة الغلة في بعض المناطق. ومع الزحف الحضري أخذت المساحة المتاحة للزراعة تتقلص. ويتضح من هذه الظروف أنه من الأهمية بمكان زيادة إنتاجية المحاصيل حتى يمكن تحقيق الاستغلال الأمثل للمساحة المحدودة من الأراضي.

10 - ويشكل صيد الأسماك جزءا مهما من اقتصاد بنغلاديش، كما أنه يمثل المصدر الرئيسي للبروتين. غير أن إنتاج المصايد المفتوحة ومصايد الأنهار تعرض لسوء تحديد حقوق الملكية وتقبلها، مما أدى بدوره إلى الإفراط في صيد الأسماك بصورة مدمرة وتنافسية. وقد عوض هذا النقص في الإنتاج بتربية الأسماك في البرك. وقد برز إنتاج الإربيان من برك المياه المسوس شبه المالحة كمصدر رئيسي للصادرات التي تحقق عائدا من النقد الأجنبي، حتى مع انخفاض هذه الصادرات في الفترة الأخيرة بسبب ضعف القدرة على الوفاء بالمعايير التي وضعتها البلدان المتقدمة للصحة العامة والصحة النباتية.

11 - كان انتشار المنظمات غير الحكومية من بين أهم التغيرات المؤسسية التي ساهمت في تحقيق النمو والحد من الفقر. ففي البداية استطاعت هذه المنظمات، عن غير قصد أكثر منه بالقصد، أن تملأ ثغرة الإدارة التي تسبب فيها الفساد وعدم كفاءة الإدارة الحكومية. غير أن هذه المنظمات غير الحكومية أتاحت أيضا مجالات اجتماعية جديدة لعمل منظمات المجتمع المدني، سواء في مجال التنمية أو في مجال الدعوة لمناصرة الفقراء. وبدءا بمصرف غرامين، أصبحت المنظمات غير الحكومية في بنغلاديش تقف في صدارة حركة تمويل القروض متناهية الصغر الذي أصبح الآن يشمل 50% من مجموع الأسر الريفية، وذلك من خلال النساء دائما تقريبا. وقد عوض ذلك بعض الشيء عن ضعف قطاع التمويل المصرفي التجاري (الذي تحكمت فيه المصارف الحكومية التي خلقت عمدا قروضا معدومة). كذلك فإنه مع انتشار تقديم التمويل متناهي الصغر انتشرت ثقافة سداد القروض، على الأقل جزئيا، في أجزاء كبيرة من البلاد، كما زادت المدخرات الأسرية. غير أنه رغم أن المدخرات الأسرية تعادل نحو 17% من الناتج القومي الإجمالي فإن هذه المدخرات لا تزال أقل كثيرا من البلدان الآسيوية الأعلى أداء، حيث بلغت هذه النسبة أكثر من 30%. وبدلا من العلاقات الأبوية التي كانت تتسم بها أشكال التضامن السابقة أقامت مؤسسات تمويل القروض متناهية الصغر علاقات تقوم على أساس السوق، وأقامت بعضا من أشكال التضامن الأفقي بين الفقراء والضعفاء. وساعدت هذه المؤسسات أيضا في تغيير شكل العلاقات بين الجنسين من خلال الترويج للأنشطة المولدة للدخل للنساء وزيادة تدخلهن في شؤون الأسرة، وجعل النساء أكثر قدرة على الحركة والظهور اجتماعيا.

جيم – الفقر الريفي

12 - **التقدم المحرز في الحد من الفقر.** شهدت بنغلاديش، خلال تسعينات القرن العشرين، انخفاضا بنسبة 1% في نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. وتحقق تقدم مماثل في خفض انتشار الفقر متساويا بين المناطق الحضرية والريفية، حتى مع زيادة الإنفاق الفردي بمعدل أكبر كثيرا في المناطق الحضرية. وبالرغم من هذا الخفض بنسبة 1% فإن بنغلاديش لا تعتبر أنها في طريقها فعلا إلى تحقيق الهدف الإنمائي للألفية في خفض نسبة السكان الذين يعتمدون

في معيشتهم على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم من 58.88% في 1991–1992 إلى 29.4% في 2015. ويبلغ معدل الفقر بين سكان الريف الآن مابين 53% (أرقام 2000، تقرير التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية في بنغلاديش لعام 2005) وبين 43.6% (لجنة التخطيط، 2004). غير أن المصدرين يتفقان على أن نسبة خفض مستوى الفقر بلغت 1% في تسعينات القرن العشرين. وطبقا لمعادل جيني فقد ارتفع معدل عدم المساواة في المناطق الريفية من 0.243 في الفترة من 1991–1992 إلى 0.271 في عام 2000. وكان أداء المناطق الريفية أفضل، في المتوسط، من أداء المناطق الحضرية فيما يتعلق بالحد من عمق الفقر وشدته، وضاقت فجوة الفقر الريفي (وهو مؤشر آخر تم رصده في بنغلاديش في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية) من 18.1 في الفترة 1991–1992 إلى 13.8 في عام 2000. وكان أداء المناطق الريفية أفضل من المناطق الحضرية في خفض عمق وشدة الفقر، وهو ما يعني أن النمو في المناطق الريفية كان أكثر مواتاة للفقراء من المناطق الحضرية. وبرغم أن بنغلاديش تنتمي للبلدان الأقل نموا التي يرتفع فيها معدل الفقر، فإنها دخلت في مجموعة البلدان ذات المستوى المتوسط للتنمية البشرية في عام 2003. غير أن المناطق الريفية في بنغلاديش لا تزال تعاني من التخلف. ففي عام 2001 بلغ معدل وفاة الأطفال تحت سن الخامسة، وهو مؤشر على مستوى الرعاية الصحية وعلى مستوى التقدم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، 52 في الألف في المناطق الحضرية و 89 في الألف في المناطق الريفية.

فئات فقراء الريف في بنغلاديش

13 - **الفقر المدقع.** مجموعة أشد الناس فقرا في بنغلاديش هي الفقراء المدقعين (يطلق عليهم أيضا النواة الصلبة للفقراء أو الذين يعانون من الفقر المزمن أو الفاقة). ويقل استهلاك هؤلاء الفقراء عن 800 1 سعرة حرارية في اليوم مقارنة باستهلاك خط الفقر البالغ 100 2 سعرة حرارية في اليوم. ويشكل الفقراء المدقعون 20% من الأسر الريفية، منها نسبة 4% صنفت بأنها أسر تعاني من العوز. وقد حددت استراتيجية الحد من الفقر الخصائص الرئيسية التالية للفقر المدقع: (i) عدم وجود الكهرباء (حيث يعتبر وجود التيار الكهربائي دلالة على حالة البنية الأساسية إجمالا)، (ii) معدل إلمام رؤساء الأسر بالقراءة والكتابة، (iii) عدم امتلاك أرض زراعية، (iv) عدم وجود أصول إنتاجية لكسب الدخل. وتضم فئة الفقراء المدقعون أيضا الأشخاص الذين يعانون من معوقات بدنية أو عجز كامل، وضعف الحركة. وفي حين أن هذه الفئة لا تستطيع المشاركة في مختلف مخططات كسب الدخل أو فرص العمل إلا أن لديها طاقات إنتاجية. وسوف يعمل الصندوق، من خلال البرامج الفرعية لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، على استهداف أي فرد من هذه الفئة تكون لديه هذه الطاقة الإنتاجية.

14 - **الفقر المتوسط.** تصنف فئة الفقر المتوسط، بأنها التي تستهلك سعرات حرارية تتراوح بين 800 1 و 100 2 سعرة حرارية، وتشكل 28% من الأسر الريفية. وبرغم أن استهلاكها من السعرات يبدو كافيا فإنها تفتقر في غذائها إلى البروتين والأغذية عالية القيمة الأخرى. وتمتلك هذه الفئة بعض الأصول، مثل مساحة صغيرة من الأرض وعدد قليل من الحيوانات الزراعية، ولكنها معرضة للهبوط درجات أخرى في عمق الفقر بسبب المشكلات الصحية أو الكوارث الطبيعية. وهذه الفئة من الأسر تشكل المجموعة الرئيسية المستهدفة من برامج تمويل القروض متناهية الصغر ومن برامج المنظمات غير الحكومية مجتمعة، كما يمارس العديد من هذه الأسر أنشطة أسرية مدرة للدخل في مجال الزراعة أو خارجها.

الفئات المتداخلة لفقراء الريف

15 - **صغار المزارعين/ أصحاب الأعمال الصغيرة.** تتداخل هذه الشريحة من سكان الريف في فئتي الفقر المدقع والفقر المتوسط وتتسم بهشاشة أوضاعها. إذ ينتمي العديد من هؤلاء الأشخاص إلى المزارعين الصغار والحديين (أي الذين يمتلكون أقل من 2.5 أكر من الأراضي) والذين يتعرضون لدورات من الفقر بسبب الطبيعة الموسمية للدخل الزراعي. ويتعرض المزارعون بشكل خاص للكوارث الطبيعية التي تؤثر في الأرض الزراعية (مثل انجراف ضفاف الأنهار والفيضانات والجفاف) والآفات والأمراض التي تؤثر في إنتاج المحاصيل والحيوانات الزراعية. ويعاني صغار المزارعين وصغار أصحاب الأعمال الريفيين من أوجه حرمان مضاعفة حيث يحرمون من دعم المنظمات غير الحكومية، كما يفتقرون إلى القدرات والموارد التي تمكنهم من الحصول على العديد من الخدمات الحكومية والتمويل المصرفي والاتصال بالمنظمات الرسمية الأكبر في القطاع الخاص. ولهذا السبب كثيرا ما يطلق على هذه الفئة "الوسيط المفقود".

16 - **النساء.** تشكل النساء الفئة الأشد حرمانا في صفوف الفقراء بسبب ما يواجهنه من مشكلات تتمثل في عدم الحصول على التغذية الكافية وندرة فرص العمل وعدم مراعاة حقوقهن الأساسية وضعف قدرتهن على الحركة. فضلا عن ذلك فإن الفتيات البالغات غبر المتزوجات والسيدات رئيسات الأسر يشكلن النسبة الأكبر ممن يعانون من الفقر المدقع، ويصنف العديد منهن "بالأرامل" (وهي فئة قد تشمل عددا كبيرا من المطلقات أو النساء اللاتي هجرهن أزواجهن لأن عدم تحمل الأزواج للمسؤولية هو أحد العوامل التي تسبب الفقر وتديمه). وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 95% من الأسر التي ترأسها النساء تعشن تحت خط الفقر، منها 40% تعاني من الفقر المدقع. كل هذه حقائق لا يمكن إغفالها وتجعل التصدي لمشكلة عدم المساواة بين الجنسين عنصرا حاسما في الحد من الفقر.

القضايا الناشئة

17 - تبين إستراتيجية الحد من الفقر وجود "أوجه ترابط كبيرة بين استمرار الفقر المزمن وبين البيئة الزراعية غير المواتية (مثل تعرض التربة لارتفاع معدل الملوحة، والفيضانات وانجراف ضفاف الأنهار والتعرض للجفاف)". ويتضح ذلك من التركيز الجغرافي للفقر في المناطق الشمالية الغربية (المعرضة للجفاف وتآكل ضفاف الأنهار)، والشمالية الوسطى (المعرضة للفيضانات الموسمية العنيفة التي تعرقل إنتاج المحاصيل) والمناطق الساحلية الجنوبية (المتأثرة بالملوحة). ويعاني العديد من هذه المناطق أيضا من عدم كفاية البنية الأساسية (الكهرباء ومرافق الري والطرق) وقلة التغطية النسبية من المؤسسات المالية متعددة الأطراف. وسيعمل الصندوق على تنفيذ تدخلاته المقبلة في الأقسام الأكثر فقرا وحرمانا ودعم البنية الأساسية فيها.

18 - بنغلاديش هي من بين البلدان التي تتعرض لمخاطر ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي، ويمكن أن تتأثر بارتفاع مستوى مياه البحر (من حيث الفيضانات وزحف المياه المالحة)، كما تعاني من أنماط غير مواتية من هطول الأمطار ومن المخاطر المتزايدة لتقلبات الطقس الشديدة. ولهذه الأسباب فإن تصميم البرامج المقبلة لتنمية الزراعة والبنية الأساسية سوف تراعي احتمالات ارتفاع مستوى مياه البحر، وسترتبط بشكل استراتيجي عند الحاجة، ببرامج الحماية من الفيضانات التي تتولاها جهات مانحة أخرى. وسوف تتضمن مشروعات الصندوق مبادرات للحد من المخاطر وتخفيف أثرها بالقيام بأنشطة مثل تنويع مصادر العيش وتشجيع الادخار والتأمين والحصول على المنح

والقروض الموجهة للإنعاش من الكوارث. وقد تكون هناك أيضا إمكانية للتوسع في نطاق تغطية التأمين إذا أمكن توفيره بأسلوب يتسم بالاستدامة وفعالية التكاليف. وتوجد قضية بيئية مستجدة أخرى هي تلوث المياه الجوفية بسبب ترسب الزرنيخ الذي يحدث طبيعيا. وسوف تستمر مشروعات الصندوق المعنية بتوفير مياه الشرب المنزلية في اتباع الممارسات الجارية لتحليل مياه الآبار للتأكد من صلاحية المياه للشرب.

19 - بالرغم من عدم ظهور أي علامات على انتشار أنفلونزا الطيور فإنه من الأرجح أن ينتشر هذا الوباء في شبه القارة الهندية عن طريق الطيور المهاجرة (لا سيما البط). وبخلاف مخاطر إصابة البشر فإن هناك مخاطر كبيرة للإضرار بصناعة إنتاج الدواجن سواء على المستوى التجاري أو في الساحات المنزلية (وهي نشاط مهم للنساء الفقيرات وتدعمه مشروعات الصندوق الجارية). ولن يشترك الصندوق بشكل مباشر في التصدي لأنفلونزا الطيور، إذ توجد وكالات أخرى تتمتع بمزايا نسبية في هذا المجال. غير أن الصندوق سينسق عمله مع هذه البرامج، لاسيما خطط الطوارئ وبرامج الرصد والاختبار المشتركة بين الحكومة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

20 - لم تتأثر بنغلاديش كثيرا بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز، حيث أفادت التقارير بحدوث 465 حالة فقط لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز حتى ديسمبر/ كانون الأول 2004 (البنك الدولي 2005). غير أن معدل الإصابة بالمرض بين المجموعات الأشد تعرضا أخذ في الارتفاع (من 1.4% إلى 8.9% خلال ثلاث سنوات بين صفوف مدمني المخدرات). وتعتبر عوامل المخاطرة مرتفعة وتتمثل في انتشار تجارة الجنس وقلة استخدام العوازل الطبية وارتفاع مستوى الإصابة بالزهري وتقاسم متعاطي المخدرات للإبر وضعف التوعية بالعواقب. وتعمل الحكومة، بدعم من جهات مانحة، على: (i) نشر التوعية بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز والوقاية منه وعلاجه في إطار البرامج الصحية القائمة (ii) توسيع نطاق هذه الأنشطة ليشمل المجموعات عالية المخاطر. وتمارس ما يربو على 300 منظمة غير حكومية في بنغلاديش عملها في مكافحة الأمراض المنقولة من خلال الممارسة الجنسية وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، حيث تمارس 135 منظمة منها عملها في الأنشطة المتعلقة بالإيدز في البلاد، لاسيما بين صفوف الفئات المهمشة التي يصعب الوصول إليها. ولن يشترك الصندوق بشكل مباشر في برامج الرعاية الصحية البشرية نظرا لأن هناك جهات مانحة أخرى تتمتع بميزة نسبية وتخصص مبالغ كبيرة لهذا الغرض. غير أن الصندوق سيعمل على ربط المجموعات المستهدفة بالبرامج الصحية التي تساندها جهات أخرى.

21 - تعرض النمو الاقتصادي والحد من الفقر إلى قيود تمثلت في ضعف ممارسة السلطة وعدم كفاءة الإدارة العامة، وانتشار الفساد، وقصور فرض القانون، وعدم وجود صوت مسموع للفقراء على المستوى المحلي. وهذه المشكلات معروفة على نطاق واسع (وتنشر أخبارها في الصحافة)، وأعربت الحكومة عن التزامها باتخاذ إجراءات مثل إصلاح الإدارة العامة وتحقيق اللامركزية رغم الافتقار أحيانا إلى الإرادة السياسية لتنفيذ هذه الإجراءات. وستصمم برامج الصندوق المقبلة مستهدفة تحسين ممارسة السلطة والإدارة على النحو الوارد شرحه في (القسم ثالثاً) أدناه.

دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي

القيود

22 - يتعرض **النمو الاقتصادي** الإجمالي لمخاطر ارتفاع معدل التضخم الذي قد يؤدي إلى عكس الاتجاه الهبوطي في أسعار الفائدة وخفض الإنفاق الحكومي على التنمية. فضلا عن ذلك أخذت الصلة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر تضعف مع تزايد عدم المساواة. وارتفع معامل جيني (المستخدم في قياس عدم المساواة) من 0.27 في 1992/1991 إلى 0.36 في عام 2000. وأدى ذلك إلى خفض معدل الحد من الفقر المتوقع مع كل نقطة مئوية للنمو. كما تباطأ تحسن مؤشر التنمية البشرية من 2.39% سنويا في الفترة بين 1995 و2000 إلى 0.92% فقط في السنة منذ عام 2000.

23 - و في ما يتعلق **بالزراعة**، لم تتحقق الزيادة المنشودة في إنتاجية الأرض واليد العاملة بسبب بطء معدل التحديث والتقدم التقني. وتعتبر خدمات الدعم التقني غير كافية، سواء من حيث الاتصال بالمزارعين أو تقديم معلومات مفيدة لهم. وتعتبر الصلات بين أسواق المدخلات والناتج سيئة، لا سيما الصلات بالأسواق الحضرية والتصديرية الناشئة. كذلك يفتقر المزارعون الصغار والحديون إلى خدمات الدعم المالي، حيث أنهم لا يستطيعون فقط الوصول إلى القطاع المصرفي الرسمي وإنما أيضا يقعون خارج المجموعة المستهدفة عادة من برامج التمويل متناهي الصغر. ويزيد انعدام وتفتت الحيازات الزراعية من تدهور الطاقات (أكثر من 50% من السكان معدمين عمليا).

24 - وتعطل نمو **القطاع الريفي غير الزراعي** بسبب قصور البنية الأساسية (لا سيما المواصلات والإمداد بالكهرباء) ونقص خدمات التمويل، وضعف القدرات التقنية والإدارية، ومحدودية الوصول إلى الأسواق، وقصور الأطر التنظيمية التي تشمل التعريفات الجمركية والدعم والنظم القانونية المنحازة ضد الشركات الصغيرة التي تعتبر أيضا وسيطا مفقودا في ما يتعلق بالخدمات المالية (وهي سمة يشترك فيها المزارعون الصغار والحديون).

25 - وبالرغم من أن بنغلاديش قطعت شوطا طويلا في تنمية البنية **الأساسية الريفية** إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب انجازه. فنسبة الأسر الريفية التي تحصل على الكهرباء لا تزيد على 19% فقط، وكثيرا ما ينقطع عنها التيار الكهربائي. وبرغم وجود شبكة طرق كثيفة فلا توجد طرق قروية ممهدة إلا قليلا، ولا يصلح العديد منها لسير المركبات، لا سيما في المناطق النائية والتي يصعب الوصول إليها. وقد ذكر المزارعون وأصحاب الأعمال غير الزراعية الفردية أن تدهور مستوى الطرق هو عامل رئيسي يعرقل وصولهم إلى الأسواق (البنك الدولي، 2004 والصندوق 2005).

26 - يواجه قطاع **التمويل متناهي الصغر** تحديات أمام التوسع في تقديم الخدمات بحيث تصل إلى أشد الناس فقرا صعودا إلى صغار المزارعين وأصحاب الأعمال الريفيين شبه الفقراء. وقد تعذر على أشد الأسر فقرا الحصول على القروض بسبب هشاشة أوضاعها وعجزها عن تحمل المخاطر. ولا تحظى احتياجات المزارعين وأصحاب الأعمال الريفيين بأهمية تذكر بشكل عام، ومن المرجح أن يطلبوا نوعا من الخدمات/ الناتج يختلف عن أنتاج الجملة الموجه إلى عملاء التمويل متناهي الصغر من متوسطي الفقر للقيام بمشروعات أسرية.

27 - **صيادو الأسماك** في المصايد الداخلية والساحلية يؤلفون مجتمعات محلية شديدة الفقر والحرمان (منهم العديد من الهندوس الذين يعانون من التحيز الديني ضدهم). وتتولى الحكومة تأجير العديد من أفضل المصايد الداخلية، ولكن

الصيادين يفتقرون إلى رأس المال والصلات الاجتماعية التي تمكنهم من استئجار هذه المصايد. ونتيجة لذلك فإنهم يحصلون على الأجر الأساسي فقط مقابل محصول الصيد الذي يجمعونه باسم المستأجرين الخارجيين. وفي الحالات القليلة التي استطاع فيها الصيادون، بدعم خارجي، استئجار المصايد فإنهم غالبا ما يتنازلون عن بعض سيطرتهم على هذه المصايد مقابل الحصول على رأس المال الضروري. وكثيرا ما يكون الإيجار باهظا وفتراته شديدة القصر بحيث لا تشكل حافزا على تحسين الإدارة.

28 - يوجد عدد من العوامل الرئيسية الأخرى التي تعرقل التنمية الريفية. أولا، فقراء الريف حساسون بشدة **للكوارث الطبيعية** مثل فيضانات الأنهار أو الأعاصير. ثانيا، لا يزال **تقديم الخدمات** يمثل مشكلة. وتتسم الوكالات المختصة بعدم فعالية الأداء، وضعف التنسيق، وعدم كفاية تدريب الموظفين وضعف الحافز لديهم إلى العمل. ثالثا، يؤدي النمو السكاني إلى تزايد **الضغوط على البيئة**، ويتجلي ذلك في اتجاه خصوبة التربة إلى التدهور وتدني إنتاج مصايد الأسماك.

الفرص

29 - يؤدي تحسين البنية الأساسية والخدمات التعليمية للنمو الاقتصادي فرصا جديدة أمام فقراء الريف في بنغلاديش. وقد أخذت المناطق الحضرية في البلاد في الاتساع مع تنامي الطبقة الوسطى التي تمتلك قوة شرائية تتزايد بسرعة أكبر، مما يعني تزايد أسواق المنتجات والخدمات. ويوفر تحقيق التكامل بين عوامل الاقتصاد الوطني في بنغلاديش وبين البلدان الأخرى على الصعيد العالمي فرصا جديدة تجاوز الأسواق المحلية. وفي ما يتعلق بالزراعة، أخذت الأسواق الوطنية تنمو بسرعة لاستقبال المنتجات عالية القيمة، مثل الخضروات والفاكهة واللحوم واللبن والبيض والأسماك. ومع تزايد الطلب على هذه المنتجات وارتفاع الدخل، أصبح المستهلكون يطالبون بالوفاء بمعايير أعلى للجودة. بل إن الأمر يقتضي التوسع في إنتاج الأرز لتلبية احتياجات الأسواق الآخذة في الاتساع، كما أن الارتفاع الحاد الأخير في أسعار الأرز يبين مدى أهمية زيادة إنتاجه بما يواكب الطلب عليه. كل هذه الظروف تخلق فرصا جديدة للمنتجين الريفيين لزيادة دخلهم بنسبة تزيد على دخلهم من إنتاج المحاصيل التقليدية وتغطية احتياجات الأسواق المحلية وحدها. غير أن تلبية هذا الطلب الجديد تقتضي من المنتجين تحسين درايتهم بالإنتاج وصلات السوق. وتقوم شركات القطاع الخاص الكبيرة العاملة في تجهيز الإنتاج الزراعي بدور متنامي مما يتيح الفرصة للمنتجين للارتباط بسلسلة الإمداد هذه، كما يعني أيضا أن الأغذية التي تنتج بالجملة وتتمتع بجودة التعبئة والنوعية سوف تستولي على بعض الأسواق التي كانت مجال نشاط صغار الحرفيين القائمين بتجهيز الأغذية.

30 - تنشأ أيضا فرص جديدة في القطاع الريفي غير الزراعي. وهذا القطاع ينمو بسرعة أكبر من نمو الزراعة ويحقق إنتاجية أكبر لليد العاملة فيها (معبرا عنها بالأجور الأعلى) مقارنة بالزراعة. وبينما يرتبط جزء من هذا القطاع ارتباطا وثيقا بالزراعة من خلال تقديم المدخلات والخدمات (مثل إصلاح الآلات) وتجهيز الناتج وتسويقه فإن جزءا كبيرا منه يرتبط بالاقتصاد الحضري (مثل صناعة المنسوجات والملابس). ويتجلى هذا الابتعاد عن الزراعة في زيادة هجرة اليد العاملة الزراعية سواء داخل بنغلاديش أو إلى الخارج. وتخلق الهجرة أيضا فرصا تمكن من إتاحة حيازة الأرض، حيث يقوم العديد من المهاجرين برهن أراضيهم لجمع الأموال اللازمة لتغطية نفقات الهجرة، وهو ما يسمح بدوره لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يمكنهم الحصول على القروض متناهية الصغر باستئجار هذه الأراضي.

31 - تعتبر الإنتاجية الزراعية أقل كثيرا من طاقات بنغلاديش. وهناك فرص لزيادة الدخل الزراعي من خلال استخدام **التكنولوجيا المحسنة**. والمجال متاح أيضا لزيادة قيمة المنتجات الزراعية من خلال إنتاج المحاصيل عالية القيمة (مثل الأغذية الطازجة التي يزداد الطلب عليها) وتحقيق قيمة مضافة من خلال تحسين جودة المنتج وفرزه.

32 - وقد حققت مبادرات تشجيع **الإدارة المجتمعية لمصايد الأسماك** في المسطحات المائية شبه المفتوحة بعض النجاح في مساعدة مجتمعات الصيد الفقيرة والمحرومة، وأثرت أيضا ايجابيا في صياغة السياسة الوطنية لمصايد الأسماك (دائرة المصايد، أبريل/ نيسان 2005) كما أثرت على الاقتراحات الواردة في إستراتيجية الحد من الفقر. ويمكن للمشروعات أن تستفيد من هذا التغير في السياسات وتحويل الوصول الحر إلى هذه الموارد إلى إدارة مستقرة لها مع تحديد حقوق الانتفاع بوضوح. ولن يؤدي هذا فقط إلى زيادة الإنتاجية الإجمالية لهذه المصايد، بل أيضا إلى ضمان حصول أسر الصيادين الفقيرة على نصيب أكبر من القيمة الإجمالية للمصيد.

33 - يتزايد الدور الاقتصادي للنساء نتيجة للعمل في إنتاج الملابس وتزايد أهمية دورهن في مجال الزراعة وزيادة حصولهن على التمويل متناهي الصغر. وتبين الدراسات أن أنماط العلاقة بين الجنسين أخذت تتغير في اتجاه المزيد من المساواة، فضلا عن تزايد تطلعات النساء. وكان **تمكين النساء** في الماضي يأتي كمجرد نتائج غير مقصودة لتحسين فرص الحصول على التمويل متناهي الصغر وتوفير فرص العمل. والفرصة متاحة اليوم للتحرك نحو برامج أكثر شمولا للتصدي لقضايا مثل الدفاع عن الحقوق القانونية والحماية من العنف ضد النساء.

هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

34 - وضعت صياغة وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية بحيث تتفق تماما مع إستراتيجية الحد من الفقر (حسبما يتبين من الإطار المنطقي للوثيقة). وتقوم هذه الإستراتيجية على أساس خريطة طريق للتعجيل بإجراءات الحد من الفقر التي تشمل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وحسن الإدارة بشكل يجعلها جميعا مناصرة للفقراء. وتم اعتماد الصياغة النهائية للإستراتيجية في أكتوبر/ تشرين الأول 2005. واقترحت أربعة اتجاهات إستراتيجية أساسية هي: (i) البيئة الاقتصادية الكلية للنمو الاقتصادي المناصر للفقراء، (ii) النمو المناصر للفقراء في القطاعات الحرجة (القطاعات الريفية والزراعية وغير الرسمية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة)، (iii) تدابير شبكة الأمان لحماية الفقراء، لاسيما النساء، من الصدمات المتعلقة بالدخل/ الاستهلاك، (iv) التنمية البشرية للفقراء من خلال أنشطة التعليم والصحة والإصحاح والتغذية والخدمات الاجتماعية. ويبين الجدول 1 أهداف إستراتيجية الحد من الفقر في بنغلاديش بلوغا للأهداف الإنمائية للألفية، حيث يتضح أنه يتعين الإسراع بمعدل التحسينات لبلوغ الأهداف المتعلقة بمستوى الدخل والفقر المدقع بجانب معظم الأهداف الأخرى.

الجدول 1: الأهداف الرئيسية لإستراتيجية الحد من الفقر

	التقدم في الفترة 1990–2002 (في المائة)			التقدم المطلوب لبلوغ أهداف الإستراتيجية عام 2015 (في المائة)	
المؤشرات	1990	2002	معدل التقدم السنوي 1999–2002	2015	معدل التقدم السنوي 2002–2015
مستوى دخل الفرد	59(50)	50* (40)	1.5- (1.9-)	25 (20)	3.3- (3.3-)
الفقر المدقع	28	19.0*	3.2-	5	4.9-
القراءة والكتابة للكبار	35	49.6	3.5	90	6.3
الالتحاق بالتعليم الابتدائي	56	86.7	4.6	100	1.2
الالتحاق بالتعليم الثانوي	28	52.8	7.4	95	6.1
معدل وفيات الرضع	94	53.0	3.6-	18	5.1-
معدل وفيات الأطفال تحت الخامسة	109	76.0	2.5-	25	5.2-
معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة	480	390.0	1.6-	179	4.2-
نقص وزن الأطفال	67	51.0*	2.4-	26	3.3-

*تشير إلى أن بيانات الفترة 2000 – 2002 هي المعيار الرجعي لإستراتيجية الحد من الفقر

ملحوظة: يؤخذ قياس مستوى دخل الفقر من تقديرات البنك الدولي لمسح الدخل والإنفاق الأسري بحسب بيانات الوحدة. ويقوم التقدير البديل الوارد بين قوسين على أساس بيانات التوزيع المجمعة للمسح والتي تبين أن معدل الفقر بلغ 40% في عام 2000.

المصدر: الجدول والملاحظات مستمدة من إستراتيجية الحد من الفقر (لجنة التخطيط 2005).

ثانيا – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في بنغلاديش

35 - **التقييم على المستوى القطري.** خلص تقييم البرنامج القطري الذي انتهى الصندوق من إعداده مؤخرا (في 2005) إلى أن مشروعات الصندوق التسعة التي نفذت في السنوات العشر الماضية حققت النجاح بشكل عام من حيث الأثر والفعّالية. فقد ارتفع إنتاج الأغذية، لاسيما إنتاج المزارعين الأكثر فقرا الذين طبقوا أساليب الزراعة المحصولية وتربية الدواجن الأكثر كثافة. وأسفرت عمليات التقييم الأخيرة عن بعض الدروس والتوصيات المهمة.

- حقق التمويل متناهي الصغر فوائد مهمة لفقراء الريف من حيث زيادة الدخل وتحسين الأمن الغذائي والأحوال المعيشية والحد من هشاشة الأوضاع. وبالرغم من أن الفقراء من المستوى المتوسط يحصلون الآن على التمويل متناهي الصغر فإن المزارعين الصغار والحديين وشرائح أصحاب الأعمال متناهية الصغر لا يزالون في حاجة إلى تحسين سبل حصولهم على التمويل. ويعد سد هذه الفجوة من بين الأهداف الرئيسية لوثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية (انظر القسم ثالثاً).

- أدت المشروعات أيضا إلى تمكين نساء الريف بتوفير التمويل متناهي الصغر وتحسين التوعية بالتكنولوجيا الزراعية والدخول في الأنشطة الإنتاجية والأسواق. غير أنه حسبما ورد بشكل عام في التقرير السنوي للصندوق عن النتائج والأثر فقد واجه الصندوق مشكلات في الوصول إلى أشد الناس فقرا. وقد استفاد بعض الأسر التي تعاني من الفقر المدقع من فرص العمل التي أتاحتها المشروعات. وساعدت خدمات التمويل متناهي الصغر أيضا بعض من يعانون من الفقر المدقع على استهلال أنشطتهم الاقتصادية، واستفاد المزارعون من المشروعات التي دعمها الصندوق. غير أن معظم المستفيدين من مشروعات الصندوق لا ينتمون الى فئة الفقر المدقع. وتستهدف وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية، على وجه التحديد، دعم من يعانون من الفقر المدقع من خلال أنشطة النمو الريفي المناصر للفقراء وحفز توليد فرص العمل والوصول إلى موارد الملكية المشاع (انظر القسم ثالثاً).

- ليس من الضروري ربط القروض بالغرض الذي يتم تدريب المستفيدين عليه. وقد نفذت أنشطة التمويل متناهي الصغر القائم على الطلب (حيث يكون للمقترضين حرية اختيار قروضهم) والمرتبطة بتقديم الدعم التقني وبناء القدرات، بنجاح محققة أثرا كبيرا في دخل المستفيدين. ذلك أن التدريب في مجال المشروعات الصغيرة، مثل زراعة حدائق الخضروات المنزلية وتربية الدواجن في الساحات المنزلية الخلفية يسهم إسهاما قيما في تحقيق الأمن الغذائي الأسري، ولكنه يحتاج إلى بعض الأموال الاستثمارية القليلة نسبيا. وتضمن عملية التمويل متناهي الصغر أن تعقد المجموعات المستفيدة اجتماعات منتظمة تحقيقا للتماسك والدعم المتبادل بين الأعضاء. وقد تبين أن توفير التدريب على موضوع ما يكون أسهل كثيرا وأشد فعّالية إذا تم تقديمه لمجموعة نشطة تحصل على القروض متناهية الصغر حيث أن الادخار والائتمان يوجهان الاهتمام إلى الأنشطة الجماعية كما أن ذلك يقوي الثقة بالنفس ويقلل من هشاشة الأوضاع ومن ثم يمكن الأسر من إتباع طرق جديدة وتجربة التكنولوجيا الحديثة. وسوف يطبق هذا النهج الناجح في أنشطة الصندوق المقبلة في مجال التمويل متناهي الصغر.

- في إطار دعم التمويل متناهي الصغر يجب توخي العناية في وضع آليات صرف المبالغ من المشروع إلى المستفيدين النهائيين عملا على تيسير تدفق الأموال، ووضع شروط إقراضية ملائمة وإجراءات مناسبة لاسترداد القروض. وكانت محاولات الاستعانة بالمصارف التجارية أو مصارف التنمية الزراعية لنقل الأموال إلى المنظمات غير الحكومية التي تتولى بدورها إعادة إقراضها إلى المستفيدين محاولات غير ناجحة عادة. ونادرا ما يتم بلوغ معدلات السداد المتوقعة. وحتى مع تدفق الأموال بالفعل لم تكن تتوافر للمصارف القدرة على رقابة برنامج إعادة الإقراض الذي تنفذه المنظمات غير الحكومية أو حتى الاهتمام به. وحقق الصندوق نتائج أفضل كثيرا بالعمل من خلال مؤسسة بالي كارمة ساهاياك والمنظمات غير الحكومية الشريكة. وتقوم هذه المؤسسة، باعتبارها منظمة متخصصة في تقديم التمويل متناهي الصغر، بمهمة قادرة عليها وهي رقابة وإدارة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتمويل متناهي الصغر بكفاءة. وسوف يواصل الصندوق العمل مع المؤسسات المالية متعددة الأطراف عالية الأداء، مثل مؤسسة بالي كارمة ساهاياك والمنظمات الشريكة معها، في عملياته المقبلة.

- إن استدامة المشروعات بعد تنفيذها هي موضوع رئيسي في التقرير السنوي عن النتائج والأثر. وفي هذا الصدد فإن استدامة فوائد المشروعات غالبا ما تتطلب استمرار تدفق الأموال الائتمانية المطلوبة لدعم استمرار نمو المشروعات التي تمولها القروض والتركيز على المجموعات المستهدفة لضمان استدامة الفوائد الاجتماعية والتمكينية لأعضاء المجموعات. بالإضافة إلى ذلك فإن الشروط العادلة للوصول إلى مصايد الأسماك المفتوحة قد تتطلب من مجموعات الصيادين تمويل مشترياتهم من الزريعات لتكوين رصيد الأسماك. وعندما لا تتوفر القروض، لا يكون هناك مفر من اتخاذ الترتيبات للحصول على هذه الزريعات في شكل ائتمانات من موردي الزريعات أو من مشتري الأسماك. ويؤثر ذلك عادة تأثيراً سلبيا على شروط الدخول إلى المصايد المفتوحة وتقليل صافي دخل الصيادين. وتتطلب استدامة عمليات الائتمان وجود التصميم المؤسسي المستدام الذي تتسم به المنظمات القادرة على التمويل متناهي الصغر، مثل مؤسسة بالي كارمة ساهاياك وشركائها من المنظمات غير الحكومية. وسوف يتبع الصندوق هذا النهج في عملياته المقبلة.

- ينبغي أحيانا وضع حزمة شاملة من التدابير لتمكين النساء من المشاركة الكاملة في الأنشطة الاقتصادية والمجتمعية. وبينما تضمنت تنمية البنية الأساسية التسويقية مجالات مخصصة للتاجرات، فإن النساء كثيرا ما يعجزن عن الاستغلال الكامل لهذه المرافق بدون الحصول على الائتمانات للقيام بأعمال التسويق واكتساب صوت مسموع في إدارة مشروعات التسويق المقبلة.
- وبينما كان الترويج للمنظمات القاعدية ذاتية الإدارة هدفا محوريا لإستراتيجية الصندوق في بنغلاديش، فلم يتحقق سوى تقدم محدود في هذا المجال. وعندما كان يتم التعاقد مع المنظمات غير الحكومية لتشكيل منظمات مجتمعية كانت استدامتها تتوقف على استمرار الدعم الذي تحصل عليه من المنظمات غير الحكومية. ولم تتضح بعد النتائج طويلة الأجل للنهج البديل في مشروع الإدارة المجتمعية للموارد في سونامغانج في تشكيل مجموعات العون الذاتي. وسوف تبحث البرامج المقبلة بعناية التجربة المستفادة من هذا المشروع قبل طرح اقتراح بإنشاء مجموعات أخرى للعون الذاتي.
- وقد عانت المشروعات التي حاولت تحسين وصول الفقر إلى مصايد الأسماك المفتوحة (مشروع صغار صيادي الأسماك في البحيرات المتخلفة عن تغير مجاري الأنهار ومشروع الإدارة المجتمعية للموارد في سونامغانج) من مشكلات في التنفيذ تمثلت في بطء استهلال المشروعات وانخفاض معدل صرف مبالغها والصراعات وارتفاع التكاليف. ومع ذلك فإنه من حيث الأثر وتحسين الوصول إلى المسطحات المائية فقد تحسنت دخول الأسر وأحوالها المعيشية العامة. غير أن استدامة هذه المشروعات غير مؤكدة. وثمة هواجس تكمن في عودة أصحاب النفوذ المحليين إلى السيطرة على هذه الأصول أو توقف الحكومة عن تأجير المصايد بعد انتهاء فترة العشر سنوات الجارية. ولذلك ستوضع تدابير احترازية في تصميم المشروعات المقبلة مثل (i) ستعمل المشروعات مع وكالات مثل مؤسسة بالي كارمة ساهاياك بما يضمن استدامة المشروعات بعد تنفيذها (ii) سيقدم المزيد لدعم التنفيذ أثناء تنفيذ المشروعات.
- جاء في الاتفاق عند نقطة الانجاز في إطار تقييم البرنامج القطري أن الصندوق سوف يستمر في (i) تحديد أهداف إستراتيجية واضحة (ii) تطوير خدمات التمويل متناهي الصغر للمشروعات في المناطق الريفية والمتاخمة للمناطق الحضرية وللمزارعين الصغار والحديين (iii) الاستمرار في الاستثمار في تنمية البنية الأساسية المناصرة للفقراء (iv) إقامة شراكات لاستغلال إمكانات القطاع الخاص (v) وضع المبادئ والإجراءات التي تنظم شراكة المنظمات غير الحكومية (vi) ترتيب حضور ميداني له في بنغلاديش (vii) تمويل أنشطة الاتصالات في جميع المشروعات (viii) الحد من فرص الفساد. وسوف تعبر أنشطة الصندوق المقبلة عن هذه الاتفاقات كلما تسنى ذلك.

ثالثا – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – المهمة الإستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة

36 - **الدور الاستراتيجي للصندوق ومجال تركيزه.** تضم بنغلاديش أعلى ثالث رقم للفقراء في العالم (بعد الهند والصين). وبالنظر إلى حجم الفقر في البلاد فإن **الغاية** المنطقية للصندوق ستكون هي دعم توسيع نطاق النهج الابتكارية الناجحة التي طبقتها الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجهات المانحة في الحد من الفقر. وقد تأخذ

هذه المبادرات شكل مبادرات تجريبية تتناول الحاجة إلى تغيير السياسات وتنفيذ اللوائح القائمة والنماذج المؤسسية الجديدة أو زيادة الاستثمارات. وتيسيرا لعملية توسيع النطاق ستنفذ إستراتيجية للاتصالات تركز على الابتكارات الناجحة بهدف الإعلام عن إمكانات توسيع النطاق. **والغرض** من إستراتيجية الصندوق القطرية هو الحد من الفقر من خلال التدخلات الابتكارية التي يمولها الصندوق الذي سيكون مسؤولا عن هذه النقطة.

37 - **المجموعة المستهدفة.** بناء على تحليل الفقر الوارد في وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية وتوصيات تقييم البرنامج القطري، اختار الصندوق مجموعتين مستهدفتين استراتيجيا (أنظر تفاصيل التعريف في الذيل الثالث) هما: (i) الذين يعانون من الفقر المدقع ولكن لديهم إمكانات إنتاجية، (ii) صغار المزارعين/ أصحاب المشروعات الفقراء. ويرجع سبب هذا الاختيار إلى أن: (i) حفز النمو الريفي وتوفير فرص العمل في المناطق الريفية سوف يقتضى التركيز تحديدا على صغار المزارعين/ أصحاب المشروعات، (ii) يمتلك عدد كبير ممن يعانون من الفقر المدقع إمكانات إنتاجية، ولم يحرز حتى الآن نجاح يستحق الذكر في الوصول إلى هذه الأسر. ولن يستهدف الصندوق مجموعات المحرومين لأن الوصول إلى هذه المجموعات يتم بشكل أفضل من خلال شبكات الأمان الاجتماعي ودعم الدخل باستخدام المنح.

38 - **البرامج الفرعية المقترحة (مستوى الناتج).** إن النطاق الكامل لجدول أعمال التنمية الوارد في إستراتيجية الحد من الفقر يتجاوز كثيرا إمكانيات وكالة صغيرة مثل الصندوق. ولذلك كان لابد له من تحديد أولوياته، وتأثر ذلك بالآتي: (i) المناقشات بين الصندوق والحكومة (ii) تحليل الاستراتيجيات والبرامج الجارية والمستقبلية للجهات المانحة الرئيسية، (iii) تجربة الصندوق السابقة. وسوف يدور البرنامج القطري للصندوق في بنغلاديش حول **خمسة برامج فرعية لكل منها ناتج محدد.**

- زيادة توافر التكنولوجيا الزراعية لصغار المزارعين؛
- تحسين وصول صغار أصحاب المشروعات الريفيين إلى الأسواق والخدمات المالية؛
- الابتكار في تطوير البنية الأساسية المناصرة للفقراء بما يعود بالفائدة على من يعانون من الفقر المدقع؛
- زيادة وصول فقراء الريف إلى موارد الملكية المشاع؛
- زيادة وصول النساء إلى الفرص الاقتصادية.

39 - ليس المقصود من هذه البرامج الفرعية أن تمثل مشروعات فردية، إذ يمكن أن يركز مشروع واحد على مشروعين فرعيين أو أكثر. مثال ذلك، أن المشروعات التي تساعد النساء تروج أيضا للمشروعات الريفية الفردية وتعمل على تنمية البنية الأساسية الريفية. وعلى العكس من ذلك قد يستجيب مشروعان أو أكثر لنفس البرنامج الفرعي.

40 - **البرنامج الفرعي 1– زيادة توافر التكنولوجيا الزراعية لصغار المزارعين.** الزراعة تأتي في صدارة القطاعات ذات الأولوية في إستراتيجية الحد من الفقر نظرا لأن الهدف الأول للحكومة يكمن في ضمان توفير إمدادات غذائية كافية ومأمونة للعدد المتزايد من السكان. كما أن الزراعة هي القوة المحركة الرئيسية للنمو المناصر للفقراء. ويعتمد الفقراء اعتمادا كبيرا على هذا القطاع، إما بصفتهم أجراء أو مزارعين. كما أن زيادة الدخل من العمل اليومي الأجير والزراعة تسهم أكثر من غيرها في الحد من تفاوت الدخول، ومن ثم فإنها الأكثر تأثيرا على الحد من الفقر. ويعتبر

برنامج الصندوق الذي يهدف إلى زيادة توافر التكنولوجيا الزراعية لصغار المزارعين متفقا تماما مع استراتيجيات الحد من الفقر التي تدعو إلى استخدام التكنولوجيا المحسنة لزيادة الغلة وعلى الإرشاد الزراعي الموجه لتلبية الطلب وتحسين الصلات بالأسواق من خلال ابتكارات مثل الزراعة التعاقدية. ويتوافق هذا البرنامج الفرعي بشكل دقيق مع البرامج المقبلة للجهات المانحة الرئيسية لهذا القطاع، مثل البنك الدولي والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية.

41 - **البرنامج الفرعي 2- زيادة وصول صغار أصحاب المشروعات الريفية إلى الأسواق والخدمات المالية.** سيساعد هذا البرنامج الفرعي أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة على الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية. ومن شأن ذلك أن يدعم نمو قطاع الزراعة والاقتصاد الريفي غير الزراعي الذي يعد أيضا قطاعا حيويا لإستراتيجية الحد من الفقر. وسيساعد دعم الصندوق للابتكارات في مجال التمويل متناهي الصغر وغير ذلك من أشكال الاستثمار على توفير رأس المال لهذه القطاعات. وفضلا عن أنه سيدعم الإطار التنظيمي الذي سيمكن القطاع بما يتفق مع المعايير المالية الصائبة. وتحتل تنمية قطاع المشروعات الفردية والقطاع الخاص أولوية اهتمامات عدد من الجهات المانحة، وسوف يتولى الصندوق تنسيق الدعم الذي يقدمه مع برامج هذه الجهات المانحة.

42 - **البرنامج الفرعي 3- الابتكار في البنية الأساسية المناصرة للفقراء يعود بالفائدة على الفقراء المدقعين.** سيدعم هذا البرنامج الفرعي البنية الأساسية للنقل والتسويق وإدارة المياه، وسيركز على الأقاليم التي ينتشر فيها الفقر، مثل الحزام الساحلي والمناطق المعرضة للجفاف والفيضانات وانجراف التربة وتلال شيتاغونغ. وسوف تستخدم إنشاءات البنية الأساسية تقنيات العمل الكثيف لضمان توجيه أموال المشروعات مباشرة إلى أسر الفقراء المدقعين. وتستثمر جهات مانحة أخرى، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومؤسسة اليابان للتعاون الدولي، مبالغ كبيرة في تطوير البنية الأساسية الريفية. وسيركز الصندوق على المجالات والنهج التي لا تغطيها برامج هذه الوكالات.

43 - **البرنامج الفرعي 4- زيادة وصول فقراء الريف إلى موارد الملكية المشاع.** سيمكن هذا البرنامج الفرعي الأسر الريفية الصغيرة من الوصول إلى موارد الملكية المشاع، أي المصايد الداخلية أساسا، بجانب الأراضي العامة. وقد تبين أن الوصول إلى هذه الموارد الإنتاجية حقق أثرا كبيرا في الحد من الفقر، ولكن نطاق المبادرات من هذا النوع كان محدودا وفقا لمدى توافر هذه الموارد. ويجب أيضا التصدي لقضايا الاستدامة والتحكم في الموارد. وقد تعاون الصندوق مع إدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية في تنفيذ مشروع بحثي بتمويل من المنح من أجل مشروع الإدارة المجتمعية لموارد مصايد الأسماك في جنوب وجنوب شرق آسيا، وقد تستمر هذه الإدارة في دعم مبادرات موارد الملكية المشاع.

44 - **البرنامج الفرعي 5- زيادة الفرص الاقتصادية للنساء.** سيدعم هذا البرنامج الفرعي الأخير النساء لزيادة وصولهن إلى الفرص الاقتصادية بغرض تمكينهن وتشجيع المساواة بين الجنسين. وفي حين أن دعم النساء سيشكل عنصرا مشتركا بين جميع البرامج الفرعية فإن وجود برامج فرعية محددة للنساء سيمكن الصندوق من دعم اقتراحات إستراتيجية الحد من الفقر المتعلقة بالمبادرات الخاصة لدعم قدرة النساء على ممارسة المشروعات الفردية وإتاحة فرص العمل لهن وحماية حقوقهن. وتشكل مسألة تعزيز أوضاع المرأة أولوية في اهتمامات معظم الجهات المانحة، وهناك فرص متاحة للصندوق لكي ينفذ تدابير عملية لتمكين النساء والتي يمكن أن تتولاها جهات مانحة أخرى.

45 - **التوافق مع إستراتيجية الحد من الفقر:** صممت وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية بما يتفق تماما مع إستراتيجية الحد من الفقر. فسوف تقدم جميع البرامج الفرعية الخمسة الدعم في المقام الأول إلى المجموعة الإستراتيجية الثانية لإستراتيجية الحد من الفقر، أي القطاعات الحرجة للنمو الاقتصادي المناصر للفقراء. غير أن الابتكارات السياساتية لهذه البرامج الفرعية ستدعم أيضا المجموعة الإستراتيجية الأولى، أي تنمية البيئة الاقتصادية الكلية للنمو الاقتصادي المناصر للفقراء، في حين قد تنفذ تنمية البنية الأساسية بطريقة تدعم المجموعة الإستراتيجية الثالثة، أي تدابير شبكات الأمان لحماية الفقراء، لا سيما النساء من صدمات الدخل/الاستهلاك.

باء – الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروعات

46 - سوف تقوم ابتكارات الصندوق المقبلة في إطار مجالات البرامج الخمسة على أساس التجربة التي استفادها الصندوق من المشروعات الأخيرة. وتشمل مجالات الابتكارات والتدخلات المحتملة ما يلي:

- تشجيع نموذج جديد للتنمية الزراعية لحفز النمو المناصر للفقراء في القطاع، وسوف يشمل ذلك عدد من التدخلات المحددة لتحسين **التكنولوجيا الزراعية** الذي قد يتضمن اتباع نهج جديدة لتمويل البحوث وإدارة الإرشاد.
- **التمويل الريفي متناهي الصغر**، يشكل جزءا رئيسيا من حافظة الصندوق في بنغلاديش. ويشترك الصندوق الآن في مبادرة متعددة القطاعات للابتكارات من أجل تحسين شمول خدمات التمويل متناهي الصغر لأشد الناس فقرا وإدخال نواتج وحزم مالية جديدة توجه للمشروعات في المناطق الريفية والمتاخمة للمناطق الحضرية (بما في ذلك الأنشطة ذات الصلة بالزراعة) ودعم بناء القدرات وتنمية المهارات المهنية، وتشجيع الحوار في مجال السياسات. وتشجيعا لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، يمكن صرف بعض أموال المشروعات من خلال آلية تمويلية قادرة على مواجهة التحديات.
- تنمية **المشروعات الفردية الصغيرة** (التي يمكن أن ترتبط بالابتكارات التمويلية) ستشجع على تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تربط المناطق الريفية بالأسواق الحضرية والتصديرية المتنامية. وقد يتضمن ذلك إتباع نهج لتنمية خدمات الأعمال، مع التركيز على قطاعات فرعية مختارة وربطها بقوة بالقطاع الخاص الرئيسي.
- تنمية **البنية الأساسية الريفية**، سوف تتضمن زيادة مشاركة المجتمعات المحلية والقطاع الخاص فيها. والمجال متاح بشكل خاص لهذه الشراكات مع القطاع الخاص/المجتمع المحلي في تنمية البنية الأساسية للتسويق الزراعي، وزيادة مشاركة المجتمع المحلي في البنية الأساسية القروية للنقل وإدارة المياه. وحتى تحقق إنشاءات البنية الأساسية الفعلية أثرا كبيرا على الحد من الفقر، ستتولى جمعيات التعاقد مع اليد العاملة، وهي منظمات تضم أشد النساء فقرا، تنفيذ جانب كبير من عمليات الإنشاء. ويمكن بعد ذلك تعزيز أي مسعى تقوم به النساء من خلال هذه المبادرة بتعزيز أنشطة التدريب والتمويل متناهي الصغر في الفترة التي تعقب أعمال الإنشاء بغرض انتشال هؤلاء النساء في النهاية من الفقر بشكل كامل ومستدام.

- توجد إمكانية في أن تساعد هذه التدخلات مجتمعات صيد الأسماك المحرومة على الوصول إلى **مصايد الأسماك المفتوحة** المنتجة. فالنظم الحالية لإدارة مصايد الأسماك المفتوحة إما أنها غير فعالة أو غير موجودة وتؤدي إلى نفاذ المخزون السمكي بشكل خطير وانخفاض حجم المصيد بأقل كثيرا من الإمكانات، كما أن الصياديين غالبا ما يحصلون على مجرد حصة بسيطة من قيمة محصول الصيد. ويمكن للمبادرات الجديدة أن تغتنم السياسة الوطنية الجديدة المقترحة لمصايد الأسماك في تمكين مجتمعات الصيادين الفقيرة من السيطرة على مواردها. ولكن حتى يمكن لهذه المجتمعات أن تتمتع بهذه السيطرة، يجب دعم ملكيتها القانونية لها بالقبول الاجتماعي للقوانين الجديدة المتعلقة بالوصول إليها.
- يمكن إيجاد سبل أكثر فعالية لنقل **أراضي الملكية العامة** إلى الفقراء من خلال تنفيذ نظم أكثر انفتاحا وفعالية للتأجير وتحسين إدارة حقوق الملكية. ويمكن للمشروعات أيضا أن تدعم تخصيص الأراضي الساحلية (الشار)[1] للأسر شديدة الفقر.
- بالرغم من التقدم الكبير المحرز في مجال **تمكين النساء** فإن ذلك حدث في المقام الأول كناتج ثانوي للتمويل متناهي الصغر والتعليم وزيادة فرص العمل. وثمة مجال متاح لاتخاذ تدابير أكثر استباقا لزيادة دور المرأة في المجتمع المحلي. فهناك، على وجه الخصوص، ضرورة ملحة للتصدي لمشكلة العنف ضد النساء، وهي مشكلة تؤدي إلى إضعاف الطاقة الاقتصادية للأسرة بشدة. وبرغم أن إجراءات دعم تمكين النساء ستشكل جزءا من معظم المشروعات، فسوف ينفذ مشروع يكون تمكين النساء هو العنصر المحوري فيه.

47 - قد تشمل مشروعات الصندوق الاستثمارية المقبلة عددا من التدخلات سالفة الذكر، وقد تشتمل على أكثر من برنامج فرعي واحد. مثال ذلك، قد يجمع مشروع في الأراضي الساحلية (ألشار) بين تنمية البنية الأساسية وتخصيص الأراضي العامة للأسر الفقيرة وتحسين الخدمات الزراعية وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة.

جيم – النطاق وإمكانات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

48 - تشكل المنظمات غير الحكومية جزءا لا يتجزأ من معظم مشروعات الصندوق وتقوم بدور فعّال في تقديم الخدمات على مستوى القاعدة السكانية إلى الفقراء. وتتعاون مشروعات الصندوق حاليا مع 30 منظمة غير حكومية كمؤسسات للتمويل متناهي الصغر أساسا. وقد أبرز تقييم البرنامج القطري الحاجة إلى اختيار منظمات غير حكومية قادرة عل تحقيق الاستدامة لأنشطة المشروعات بعد الانتهاء من تنفيذها. وسوف يتطلب ذلك وضع دليل إرشادي واضح لاختيار المنظمات غير الحكومية أثناء وضع وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية. وقد استفادت مشروعات الصندوق الأخيرة من دور مؤسسة بالي كارمة ساهاياك باعتبارها المنظمة الرئيسية للتمويل متناهي الصغر، سواء لاختيار وإدارة المنظمات غير الحكومية الشريكة أو لوضع معايير تصنيف مستوى أداء هذه المنظمات التي يمكن استخدامها في اختيار الوكالات الأخرى. ومع التوسع الكبير في الإمداد بالأموال المخصصة للتمويل متناهي الصغر فمن المتوقع أن تقدم

[1] أراض تقع في أو بالقرب من الأنهار وتتعرض للانجراف أو التزايد السنوي بسبب تدفق مياه الأنهار.

المنظمات غير الحكومية الشريكة مبالغ إقراضية من مواردها بصورة متزايدة. وفي إطار تقديم هذه الموارد ستصبح هذه المنظمات شريكا أكثر إيجابية من مجرد كونها جهات متعاقدة على تنفيذ المشروعات.

49 - وفي ما يتعلق بالقطاع الخاص ستبذل الجهود لنقل خبرات وتكنولوجيا القطاع الخاص بما يعود بالفائدة على الفقراء. وتشمل البرامج الفرعية لوثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية: بنودا من أجل تنمية ودعم جميع المشروعات الصغيرة للقطاع الخاص، وإتباع نهج أكثر تعددية في تقديم التكنولوجيا الزراعية بما في ذلك إشراك القطاع الخاص، والترويج لزيادة مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية الأساسية. وأمام قطاع الشركات الخاصة دور رئيسي في تنمية المشروعات الفردية والصلات بالأسواق، ويتعلق ذلك بتنفيذ مهام حساسة واسعة النطاق مثل رقابة الجودة والإمداد بالمدخلات وتسويق محاصيل التصدير، مثل الخضروات الطازجة أو الزهور. وبينما لن يمول الصندوق استثمارات الشركات المطلوبة مباشرة، إلا إذا كان تنفيذها يتم بالمشاركة مع منظمات المنتجين، فإنه يمكن أن يمول منظمات مثل المنظمات غير الحكومية أو مراكز تنمية الأعمال، لدعم إقامة صلات تجارية أفضل مع منظمات المنتجين.

دال – فرص إقامة الروابط مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى

50 - إن الحاجة إلى إقامة شراكات إستراتيجية فعّالة هي الموضوع المتكرر طرحه في التقارير السنوية للصندوق عن إدارة النتائج والأثر. وفي هذا الصدد يعتبر الصندوق شريكا نشطا في تنفيذ أنشطة تحقيق التناغم والتنسيق بين الحكومة والجهات المانحة في بنغلاديش، كما أنه يشترك بانتظام في منتدى التنمية في بنغلاديش. والصندوق عضو في المجموعة الاستشارية المحلية، وهي هيئة التسويق الرئيسية في البلاد، كما أنه يشترك في اجتماعات الجماعة الفرعية المعنية بالزراعة والمياه والتمويل والبنية الأساسية. وبخلاف دور الجماعة في التنسيق مع أنشطة الجهات المانحة فإنها تشترك إيجابيا في مناقشة تصميم وتنفيذ إستراتيجية الحد من الفقر والتعليق عليها، وتحصل على المدخلات بشكل منتظم من الصندوق. وسوف تستمر إستراتيجية الصندوق في مجال الشراكة في إتباع هذا النهج التنسيقي، كما سيستمر في تغذية تنفيذ إستراتيجية الحد من الفقر بما اكتسبه من خبرات وذلك من خلال الجماعة الاستشارية المحلية. والصندوق أيضا طرف أصيل ومرجعي في تنفيذ الإطار الجاري للمساعدات الإنمائية للأمم المتحدة (2006–2010).

51 - وفي ما يتعلق بالشراكات الإستراتيجية المزمعة طويلة الأجل مع الجهات المانحة فرادى، تم تحديد فرص مختلفة بناء على تحليل مجال التركيز الحالي لكل جهة من الجهات المانحة (الذي قد يتغير كثيرا خلال السنوات الست القادمة) فقد تم تحديد الفرص التالية. يجرى الصندوق مناقشات فعّالة مع إدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة والوكالة الكندية للتنمية الدولية والوكالة السويدية للتنمية الدولية والمؤسسة السويسرية للتعاون الإنمائي من أجل دعم ابتكارات قطاع التمويل متناهي الصغر وذلك من خلال برنامج قطاعي هو برنامج الترويج للخدمات المالية والحد من الفقر. وقد كان الصندوق والبنك الدولي تاريخيا هما أكبر جهتين مانحتين للقطاع الزراعي ويعملان حاليا بشكل وثيق في استكشاف كيفية المشاركة بشكل جديد في القطاع الزراعي. ويقيم الصندوق شراكة طويلة الأجل مع إدارة التنمية الدولية في مجال إدارة مصايد الأسماك المشاع في إطار برنامج الإدارة المجتمعية لمصايد الأسماك في جنوب وجنوب شرق آسيا. وقد استفاد الصندوق من الصلات طويلة الأجل مع هولندا وبرنامج الأغذية العالمي واليابان ومصرف التنمية الآسيوي في دعم البنية الأساسية لإدارة المياه والأسواق والطرق الريفية وغير ذلك من البني الأساسية المتاحة للفقراء. ويمكن أن تستمر البرامج المقبلة في تعميق هذه الصلات.

هاء – مجالات حوار السياسات

52 - أجرى الصندوق، في إطار إعداد إستراتيجية الحد من الفقر، تحليلا لأداء القطاع الريفي. ويطرح التحليل طائفة واسعة جدا من القضايا الريفية ويساعد على تحديد مجموعة فرعية من قضايا السياسات التي ترتبط مباشرة بالبرامج الفرعية الخمسة ذات الأولوية الواردة في وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية. ويرد في ما يلي موجز الأهداف المحددة.

- ينبغي إجراء الإصلاحات المطلوبة لتحسين أداء البحوث والإرشاد الزراعي من خلال تحسين إدارة النظام الوطني للبحوث الزراعية، بما في ذلك مجلس البحوث الزراعية في بنغلاديش. وفي هذا الصدد سيكون الهدف السياساتي طويل الأجل هو إصدار مرسوم جديد يخول سلطات أكبر للمجلس واستقلال أكبر لنظام البحوث.
- وفي مجال الإرشاد الزراعي سيتم التركيز على تحقيق اللامركزية لمسؤوليات التخطيط والتمويل على السواء ونقلها إلى الأقسام الإدارية والفرعية. وسيتم التركيز على مجال آخر ذي صلة، هو تمكين المجتمعات المحلية للمزارعين من إعداد أنفسها للقيام بدور أكبر في تخطيط وتنفيذ ورصد برامج الإرشاد.
- ينبغي بذل الجهود لتعميم نهج جمعيات التعاقد مع اليد العاملة في إنشاء البنية الأساسية، وسوف يتطلب ذلك إصدار لوائح رسمية من الإدارة الهندسية للحكومة المحلية.
- ثمة حاجة إلى المضي قدما في إجراء إصلاحات في صياغة السياسة الوطنية الجديدة لمصايد الأسماك التي تحدد إجراءات تخصيص الأراضي التي تمتلكها الحكومة والترويج لوصول المعدمين إلى الأراضي الخاصة والموارد الحكومية (لا سيما إصدار تشريعات تسمح بالإدارة المجتمعية لهذه الموارد بواسطة الفقراء).
- تدعو الحاجة إلى إصلاح اللوائح المتعلقة بملكية الأسواق العامة وتأجيرها وتغيير احتكار الحكومة للأسواق بحكم القانون مع ترك مجال أكبر أمام مبادرات القطاع الخاص والمجتمعات المحلية.
- يتعين إجراء المزيد من الإصلاحات في الإطار التنظيمي للتمويل الريفي الذي يشجع على إتباع ممارسات مالية صائبة دون أن يعرقل ذلك النمو والابتكار في قطاع التمويل المتناهي الصغر.

53 - بجانب هذه الأهداف السياساتية المحددة سيشترك الصندوق، من خلال المشاورات الوطنية لإستراتيجية الحد من الفقر وبالتعاون مع الجهات المانحة الأخرى، في الحوار السياساتي الأوسع مع الحكومة بشأن السياسات الأخرى المطلوبة لتمكين بنغلاديش من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وللمساعدة على تعقب التقدم المحرز في جدول أعمال إصلاح السياسات تم تحديد عدد من العلامات الأساسية هي: (i) الاتفاق على جدول أعمال إصلاح القطاع الزراعي كشرط مسبق للمشاركة في القطاع الزراعي مستقبلا (ii) دخول الحكومة في حوار سياساتي عن تغيير اللوائح المنظمة للأسواق العامة (iii) موافقة الحكومة على تطبيق إجراءات جديدة لتأجير المسطحات المائية لتحسين الوصول إلى مصايد الأسماك (iv) إجراء المجتمع المدني للحوار السياساتي والدعوة لحماية حقوق النساء في الملكية.

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

54 - **تصنيف المشروعات المعرضة للمخاطر:** وفقا للتحليل الذي يجريه الصندوق سنويا للمشروعات المعرضة للمخاطر فإن المؤشرات الرئيسية التي يتعين تحسينها في بنغلاديش هي: (i) مؤشرات الإدارة المالية (مراجعة الحسابات ومسك دفاترها) (ii) مؤشرات إدارة المشروعات ورصدها وتقييمها (iii) مؤشرات التركيز على قضايا التمايز بين الجنسين. ولهذه المؤشرات نتائج رئيسية تؤثر في تصنيف المشروعات المعرضة للمخاطر في إطار التحليل السنوي لإستراتيجية الحد من الفقر. وبناء على ذلك سيتم تناول المجالات التالية أثناء دورة إعداد وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية.

- **الإدارة المالية والفساد:** يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة أثناء تصميم المشروعات لتحديد تكاليفها بأكبر قدر ممكن من الدقة. كما سيركز الاهتمام على التأكد من أن أسعار التوريد تتفق وأسعار السوق. وسوف يتم أيضا تحسين مستوى الأداء بتمكين المستفيدين من المشروعات وإطلاعهم على نتائج المشروعات والأسعار المناسبة للسلع والخدمات. ويمكن تنمية قدرات وحدات إدارة المشروعات على إعداد قوائم مالية أعلى جودة وتمكينها من سرعة حسم ملاحظات مراجعة الحسابات المعلقة. وأخيرا تعميم دليل مراجعة لتنفيذ جميع ملاحظات الحسابات القائمة لجميع المشروعات.
- **الرصد والتقييم والإدارة وقضايا التمايز بين الجنسين:** تفيد التجربة أن دعم الصندوق لعمليات التنفيذ كان شديد الفعالية في تحسين أداء المشروعات، خاصة من حيث استهداف الفقر وقضايا التمايز بين الجنسين والرصد والتقييم. وتم، في الفترة الأخيرة، تقديم الدعم للتنفيذ بغرض المساعدة في تنفيذ المسح في إطار النظام التجريبي لإدارة النتائج والأثر الذي تقرر تنفيذه (في أواخر عام 2005)، ومن المتوقع إجراء مسح آخر في عام 2006. غير أنه يتعين تقديم المزيد من الدعم للتنفيذ من أجل وضع نظام فعّال للرصد والتقييم. وعملا على تعزيز إدارة المشروعات سيواصل الصندوق الاتجاه صوب المؤسسات والوكالات المختصة الملتزمة بتحسين قدراتها الإدارية (مثل مؤسسة بالي كارمة ساهاياك). وعملا على تحسين الأثر على قضايا التمايز بين الجنسين، تم إدراج برنامج استراتيجي فرعي يركز تحديدا على قضايا التمايز بين الجنسين في وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية.
- **الإشراف:** يتولى مكتب خدمات المشاريع الإشراف حاليا على جميع المشروعات. وكانت النتائج المتحققة في هذا الصدد متفاوتة، ولكن نوعية الخدمات المقدمة تعبر إجمالا عن الموارد المتاحة. وسوف تتم تجربة أشكال أخرى من ترتيبات الإشراف، بما في ذلك الإشراف المباشر من الصندوق، إذا سنحت الفرص المناسبة.

زاي – إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري

55 - تحقيقا للتناغم، فإن وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية الحالية تغطي الفترة 2005–2010، وبذلك فإنها تتفق مع وتؤثر في استراتيجية الحد من الفقر ومع إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. ويقوم مستوى التمويل الذي يمكن أن يقدمه الصندوق، سواء بالقروض أو المنح، على أساس نظام الصندوق لتخصيص الموارد على أساس الأداء. وقد أجرى

تصنيف أولي في إطار هذا النظام لبنغلاديش في أكتوبر/ تشرين الأول 2004. وجاء ذلك بعد إجراء مشاورات قطرية تفصيلية توجت باجتماع ختامي مع وزير المالية تناول سردا لأحوال القطاع الريفي. وتم تحديث التصنيف بعد إجراء مشاورات قطرية ثانية في يناير/ كانون الثاني 2005. وكان المتغيران الرئيسيان لمستوى الأداء على مستوى المشروعات والقطاع الريفي هما: (i) تصنيف المشروعات المعرضة للمخاطر (ii) تقدير القطاع الريفي. وكان التقدير الأصلي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء قد أسفر عن التزام مبدئي بنحو 16.55 مليون دولار أمريكي في السنة. غير أنه في واقع الأمر، وبعد إعادة النظر في تقدير الأداء على أساس سنوي، وتوقفا على عدد من المتغيرات الأخرى، مثل البرنامج الإقراضي الإجمالي في الصندوق، أصبح من الممكن إما زيادة أو خفض الالتزامات السنوية من الصندوق عن هذا الرقم بمعدل كبير. ولتوضيح أثر أداء المشروعات والقطاع على المخصصات السنوية تم احتساب سلسلة من **التصورات ذات الطابع الاشاري جدا**، ويرد بيان ذلك في الجدول 2.

56 - **التصور الاشاري المنخفض:** عندما أجريت حسابات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لأول مرة لبنغلاديش كان تصنيف المشروعات المعرضة للمخاطر عند المستوى خمسة الذي يعني عدم وجود مشروعات "معرضة للمخاطر''. ويضطلع الصندوق بخمسة مشروعات في المتوسط في بنغلاديش في وقت متزامن عادة. وفي حالة تدهور أداء أحد المشروعات إلى درجة تصنيفه بأنه "معرض للمخاطر" ينخفض التصنيف إلى المستوى أربعة. وفي ما يتعلق بأداء القطاع الريفي حصلت بنغلاديش، عند إجراء أول تحليل لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، على 3.734 نقطة. وفي ظل تصور تتدهور فيه مؤشرات الأداء الريفي الرئيسية، في المجالات التالية مثلا (i) موقف الحكومة تجاه المنظمات الريفية (ii) الحصول على الأراضي والمياه وخدمات الإرشاد (iii) أداء الإدارة المالية، ثم إمكانية انخفاض الأداء الريفي بنسبة تصل إلى 0.3 أي إلى 3.434 نقطة تقريبا. وهذه التغيرات السلبية في تصنيف المشروعات المعرضة للمخاطر ودرجة تصنيف القطاع الريفي سوف تؤثر في المخصصات الإجمالية للموارد لبنغلاديش بخفضها بنسبة تصل إلى 19% عن مستواها الحالي.

57 - **التصور الإشاري المرتفع:** باستخدام نفس المتغيرين يمكن بيان تصور افتراضي يتحسن فيه مؤشر الأداء. ففي حالة ارتفاع مستوى أداء تنفيذ مشروع ما لمدة سنتين أو أكثر، فسوف يرتفع تصنيف المشروعات المعرضة للمخاطر إلى ست نقاط. وفيما يتعلق بأداء القطاع الريفي، ففي ظل تصور تتحسن فيه مؤشرات الأداء الريفي الرئيسية مثل (i) حدوث تحسن كبير في الفرص المتاحة للحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية (ii) تحسن إمكانات الحصول على الأراضي والمياه وخدمات الإرشاد (iii) زيادة مستوى مشاركة النساء في المنظمات الريفية (iv) التقدم المحرز في مجال تحقيق اللامركزية والإدارة المالية وقضايا الشفافية، فإن درجة الأداء الريفي يمكن أن ترتفع بنسبة تصل إلى 0.3 أي إلى 4.034 نقطة تقريباً. وإذا أخذت كل هذه العوامل في الاعتبار، فإن التغيرات في تصنيف المشروعات المعرضة للمخاطر ومستوى تصنيف القطاع الريفي مجتمعة ستؤدي إلى زيادة إجمالي مخصصات بنغلاديش بنسبة 20% تقريبا.

58 - **شرح النتائج المتعلقة بالبرنامج الإقراضي.** يمكن شرح النتائج المترتبة على التصورات المذكور آنفا بشأن تخصيص الموارد على أساس الأداء في ما يتعلق بتجهيز المشروعات لبنغلاديش، باستخدام المعادلة الجارية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وخلفياته، واختيار قروض تمثلية للقروض المقدمة من الصندوق إلى بنغلاديش، ومع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل الأخرى على قدم المساواة، فإن هذا النموذج سيسفر عن تصور منخفض هو تقديم

ثلاثة قروض على مدى فترة الفرص الإستراتيجية القطرية 2005– 2010. أما التصور المتوسط فيعني تقديم أربعة قروض في نفس الفترة، بينما تصور الأداء المرتفع يعني تقديم خمسة قروض.

الجدول 2: التغيرات الإشارية في الأداء وفقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

	تصنيف المشروعات المعرضة للمخاطر	درجة تصنيف أداء القطاع الريفي	% التغير في نظام تخصيص الموارد قياسا على التصور الأساسي
انخفاض المشروعات المعرضة للمخاطر 1 وانخفاض القطاع الريفي 0.3	4	3.434	19-
انخفاض المشروعات المعرضة للمخاطر 1	4	3.734	14-
انخفاض القطاع الريفي 0.3	5	3.434	5-
الحالة الأساسية	**5**	**3.734**	**0**
ارتفاع القطاع الريفي 0.3	5	4.034	6
ارتفاع المشروعات المعرضة للمخاطر 1	6	3.734	15
ارتفاع المشروعات المعرضة للمخاطر 1 والقطاع الريفي 0.3	6	3.434	20

الملحق

الاتفاق عند نقطة الإنجاز[1]

1 - تسجل هذه الوثيقة اتفاقا بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق) وحكومة بنغلاديش (الحكومة) بشأن توصيات تقييم البرنامج القطري للصندوق في بنغلاديش للفترة 1994– 2004. وتشمل الوثيقة مقدمة موجزة بالنتائج والخلاصات الرئيسية التي توصل إليها مكتب التقييم في الصندوق، ثم قائمة بتوصيات التقييم التي يتضمنها تقييم البرنامج القطري. ويرد بعد كل توصية شرح لإجراءات المتابعة التي اتفق الطرفان على اعتمادها وتنفيذها.

استعراض عام لنتائج التقييم الرئيسية

2 - كان أداء الحكومة في تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية التي أوجدت بيئة مواتية للنمو واستكملت باستثمارات في الصحة والتعليم من أهم جوانب القوة في التعاون بين الحكومة والصندوق في الفترة 1994– 2004، مما أسهم في تحسين مستوى التنمية البشرية. وكان هناك أيضا تطابق كبير بين مهمة الصندوق والأولويات السائدة للحكومة في ما يتعلق بالتنمية والحد من الفقر، وحسبما عبرت عنه الخطتان الخمسيتان الرابعة والخامسة والوثيقة المؤقتة لإستراتيجية الحد من الفقر. وكل ذلك جعل البرنامج الذي عدله الصندوق متفقا مع السياسات الوطنية والأحوال الريفية.

3 - خصص معظم أنشطة تسعة قروض قدمت للمشروعات بما قيمته الإجمالية 118 مليون دولار أمريكي لمشروعات التنمية الريفية والتنمية الزراعية في مناطق محددة. ووجهت الاستثمارات أساسا إلى تنمية البنية الأساسية والتمويل متناهي الصغر والإنتاج الزراعي واستكملت بمبالغ خصصت للتنمية المجتمعية وبناء المؤسسات. وكان استهلال المشروعات بطيئا وعانى من التعطل لفترات طويلة. غير أن معظمها كان في النهاية فعّالا ونجح في تحقيق النتائج المتوقعة من حيث الناتج المادي والمالي. وإجمالا، فقد أفادت نظم رصد وتقييم المشروعات أن عدد المستفيدين منها بلغ أكثر من 130% من العدد المستهدف في وثائق تصميم المشروعات.

4 - حقق البرنامج أثرا إيجابيا على الأفراد الذين شملهم على المستوى الأسري من حيث تحسين مستوى الدخل والأمن الغذائي، فقد تحسنت الأغذية المستهلكة كما ونوعا، كما تحسنت ملكية الأصول الثابتة والأصول الأخرى مثل الحيوانات الزراعية والأراضي والآبار الأنبوبية. وشكلت نساء الريف أكثر من نصف المستفيدين، حيث وجه تصميم المشروعات إلى النساء تحديدا. وتضمن تصميم المشروعات أنشطة مثل التمويل متناهي الصغر وتربية الحيوانات بما يناسب الاحتياجات، وتمت متابعة تنفيذ هذه الأنشطة من خلال وكالات تنفيذ المشروعات.

5 - كان أداء الصندوق في صياغة الإستراتيجية ضعيفا، حيث افتقر في البداية إلى الرؤية، ثم بعد ذلك حدد أهدافا ليست واضحة تماما وكانت تقوم على أساس افتراضات غير واقعية. ولم يبذل الصندوق جهدا ملموسا في تعبئة الموارد

[1] يعبر هذا الاتفاق عن الفهم الذي تم التوصل إليه بين الشركاء الرئيسيين لاعتماد وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم.

الملحق

وإقامة شراكات عمل مع الآخرين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وكانت النهج المتبعة في اختيار المنظمات غير الحكومية سيئة التحديد، كما كانت الأدوار المستهدفة أيضا سيئة التصور.

6 - وفي حين أن سياسات الاقتصاد الكلي الحكومية واستثمارات القطاع العام في التنمية البشرية حققت نتائج طيبة، إلاّ أن أداء الحكومة في المستوى المتوسط خلال مرحلة الاستهلال كان ضعيفا، وتفاقم ذلك لأن وثائق تصميم المشروعات التي أعدها الصندوق كانت غير كافية وتستند إلى افتراضات غير واقعية بشأن استهلال المشروعات وإمكانات تنفيذها. وكانت قدرة الحكومة، أثناء تنفيذ المشروعات، محدودة جدا وعجزت عن الاستجابة بالسرعة المطلوبة للظروف المتغيرة.

7 - لم تتوافر معلومات تذكر بشأن الانجازات التي تحققت في تنفيذ القروض والمنح من حيث تطوير التكنولوجيا والابتكار والقابلية للتكرار وحوار السياسات. وتم إغفال الفوائد المحتملة كثيرا بسبب عدم إيلاء الحكومة والصندوق الاهتمام الكافي لتقاسم المعلومات مع الآخرين أو توثيق ونشر الممارسات الجيدة.

8 - لم تنجح المشروعات بشكل عام في تشجيع المنظمات المجتمعية القابلة للبقاء باستثناء بعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر والرابطات التعاونية لإدارة المياه، حيث أدت العلاقات المالية ذات الفائدة المشتركة أو المصالح الاقتصادية المقتصرة على عضوية محددة إلى تماسك الأعضاء.

9 - يوجد الآن قطاع خاص مفعم بالنشاط في مجال الزراعة والمشروعات المرتبطة بها في المناطق الريفية. ودعم الصندوق والحكومة المنتجين أصحاب المشروعات من القطاع الخاص بتوفير الائتمانات والتدريب. وهناك المزيد من الفرص المتاحة التي يتعين استكشافها للعمل مع المنتجين الأكبر لتعزيز معارفهم وشبكاتهم بما يحقق الفائدة للفقراء. وهناك أيضا فرصة مهمة للوصول إلى المنتجين الريفيين الفقراء المصنفين ضمن المزارعين الصغار والحديين. وأصبحت هذه المجموعات اليوم تحصل على خدمات التمويل متناهي الصغر الذي تحتاج إليه لتحقيق مكاسب إنتاجية كبيرة. واكتسب الصندوق خبرة في العمل مع هذه المجموعات في مجال التدريب كما اكتسب خبرة مع مجموعات أخرى في تنمية خدمات التمويل متناهي الصغر. والفرصة متاحة للجمع بين هذين النمطين من الخبرات للتوصل إلى سبل جديدة للوصول إلى هذه المجموعة الفرعية من فقراء الريف بغرض زيادة دخلها والإسهام في نمو الاقتصاد الريفي.

التوصيات التي اتفقت عليها جميع الأطراف

10 - قدم تقييم البرنامج القطري ثماني توصيات، تشمل إحداها جودة وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية الجديدة التي ستتضمن إستراتيجية مستقبلية للتعاون بين الصندوق وحكومة بنغلاديش. وتشمل اثنتان منها مجالات جوهرية رئيسية اكتسب الصندوق فيها خبرة مناسبة يمكن الاعتماد عليها في تعميق حوار السياسات والالتزام بتطوير نهج مستدامة تستهدفها الحكومة في تكرار وتوسيع نطاق الأنشطة. وسوف يتم تحويل هذه النهج إلى توجهات إستراتيجية. وتشمل

الملحق

خمسة توصيات سبل تحسين مستوى العمليات لتعزيز الجودة العامة لنتائج وأثر الاستثمارات التي يمولها الصندوق في بنغلاديش.

11 - **التوصية الأولى: تحديد أهداف إستراتيجية واضحة وغايات محددة يمكن بلوغها.** ينبغي للحكومة والصندوق أن يحددا بوضوح الأهداف الإستراتيجية التي يرغبان في بلوغها من خلال التعاون بينهما. وينبغي لإستراتيجية التعاون المقبل بينهما أن تضع عددا محدودا من الأهداف المحددة التي يتوقع، بدرجة معقولة من الإمكانية، بلوغها بالموارد المتاحة، وفي غضون الفترة الزمنية التي تستهدفها وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية.

الاتفاق بين الطرفين: وافق الطرفان على أن يعلنا بوضوح غاياتهما العامة وأن يشتركا في اختيار عدد **محدود** من الأهداف التي يلتزمان ببلوغها بالتعاون بينهما في حدود **الموارد المتاحة في إطار زمني محدد.** وسوف تبين هذه الأهداف في وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية التي سيعدها الصندوق عن بنغلاديش.

12 - **التوصية الثانية: تنمية الخدمات المالية للمشروعات المتناهية الصغر والمزارعين الصغار والحديين.** ينبغي للصندوق أن يواصل القيام بعمله المهم الجديد في تقديم التمويل متناهي الصغر لمشروع المزارعين الصغار والحديين بالنهوض بمقدمي الخدمات المالية ومنتجاتها دعما **للإنتاج** الزراعي للقيام بالمشروعات المتناهية الصغر في المناطق الريفية. وينبغي أن يصاحب الاستثمارات في هذا المجال إجراء حوار سياساتي مع الوكالات الحكومية المسؤولة وإقامة الشراكات مع الوكالة الإنمائية الزميلة، ونشر المعلومات بين صفوف المجتمع المحلي المعني بالتمويل متناهي الصغر. وينبغي أن تتعاون المشروعات مع **المؤسسات المالية القائمة** بغرض إيجاد مؤسسات وخدمات قادرة على الاستمرار بعد فترة تنفيذ المشروعات.

الاتفاق بين الطرفين: اتفق الطرفان على القيام بتنمية الخدمات المالية المقدمة للمشروعات متناهية الصغر والمزارعين الصغار والحديين باعتبار ذلك توجها استراتيجيا رئيسيا للتعاون المقبل بين الحكومة والصندوق. واتفقا على النظر في جملة أمور، منها العمل على تجهيز قروض بأحجام وشروط سداد خاصة وتحسين إجراءات الادخار وبحث إمكانية التأمين على الثروة الحيوانية وتوفير التدريب والمساعدة التقنية للمقترضين.

13 - **التوصية الثالثة: مواصلة الاستثمار في البنية الأساسية لتوفير فوائد اقتصادية لفقراء الريف وخلق فرص العمل لأشد الناس فقرا.** ينبغي للصندوق أن يواصل **تمويل** تنمية البنية الأساسية الريفية لصالح الفقراء. وينبغي اتخاذ ترتيبات تشاركية مختبرة، مثل جمعيات التعاقد مع اليد العاملة، في **إنشاء** البنية الأساسية بما يعود بالفائدة على أشد الناس فقرا من خلال توفير فرص العمل المباشرة. وينبغي أن تركز الاستثمارات على القرية والطرق القروية وعلى مستوى الاتحادات لخدمة مجموعات الفقراء. وينبغي تطبيق وتحسين الإجراءات القائمة للحصول على التزام المستفيدين **بتشغيل وصيانة** البنية الأساسية. فضلا عن ذلك ينبغي إشراك المستفيدين في **اختيار المواقع** وتصميمها بقدر الإمكان. وينبغي أن يصاحب الاستثمارات إجراء حوار سياساتي مستمر مع الحكومة، وإقامة الشراكات مع شركاء التنمية المعنيين، ونشر المعرفة المكتسبة بين صفوف الشركاء وغيرهم من الأطراف المعنية في القطر.

الملحق

الاتفاق بين الطرفين: اتفق الطرفان على أن توفير البنية الأساسية الريفية للحد من الفقر الريفي هو أحد التوجهات الإستراتيجية الرئيسية للتعاون المقبل بين الحكومة والصندوق. واتفقا على أن تعمل الحكومة والصندوق على التعاون مع مؤسسات وجهات التمويل الأخرى للتأكد من أن البنية الأساسية في المناطق الريفية تلبي احتياجات الفقراء والمجموعات المحرومة الأقل حظا. واتفقا على أن أنماط الاستثمار التي يمكن النظر في تمويلها يمكن أن تشمل جملة أمور، منها تمويل إنشاء مراكز الإنزال لصيادي الأسماك والجسور المحيطة بالمسطحات المائية الكبيرة، وطرق الوصل الريفية، وتحسين الأسواق الريفية والجسور الصغيرة ومسارب المياه وإعادة حفر القنوات القروية. واتفقا أيضا على اللجوء، كلما تسنى ذلك، إلى الاستعانة في ذلك باليد العاملة للفقراء، بما في ذلك جمعيات التعاقد مع اليد العاملة.

14 - **التوصية الرابعة: إقامة الشراكات لاستغلال دراية وشبكات وموارد القطاع الخاص.** ينبغي للصندوق أن يعمل مع الحكومة في المساعدة على حفز **تنمية القطاع الخاص،** لا سيما مشاركة صغار المنتجين الفقراء في هذه العملية. وينبغي للصندوق أيضا أن يساعد الحكومة في إقامة الشراكات مع **جهات مختارة عاملة في القطاع الخاص** للاستفادة من خبراتها وما لديها من شبكات وموارد. وقد تشمل وسائل تحقيق ذلك: (i) إطلاع موردي القطاع الخاص للمدخلات والخدمات على أنشطة المشروعات المقررة حتى يكونوا على علم بما سوف يستجد من مدخلات ومخرجات فرص التسويق (ii) التعاقد مع الموردين المتطورين من القطاع الخاص في مجالات مثل الإمداد بالبذور من أجل تقديم المساعدة التقنية وتدريب موظفي الإرشاد الزراعي (iii) رعاية مشروعات البحوث التطبيقية المشتركة عن موضوعات لا تكون عادة جذابة تجاريا وإنما يرى الفقراء أنها مهمة لهم. ويمكن إتباع نهج مماثلة مع شركات القطاع الخاص المعنية بتجهيز المنتجات الزراعية، بل ومع المصارف وغير ذلك من موردي الخدمات المالية من القطاع الخاص.

الاتفاق بين الطرفين: اتفق الطرفان على أن تتضمن وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية الجديدة أهدافا محددة للمضي في مساعدة المنتجين الفقراء على المشاركة في دعم مشاركة القطاع الخاص في الاقتصادات الريفية المحلية. كما اتفقا على أن تهتم هذه الوثيقة بأن تتضمن الجهود الرامية إلى إقامة الشراكات مع القطاع الخاص في مجالات مثل التدريب والبحوث والتسويق في إطار القروض والمنح التي يمولها الصندوق. كما اتفقا على جمع المزيد من المعلومات عن تجاربهما وعن تجارب الآخرين على المستوى القطري قبل التوسع في العمل في هذا المجال. وفي ما يتعلق **بتنمية القطاع الخاص** ومشاركة الفقراء في التنمية، اتفق الطرفان على استكشاف خيارات العمل مع مجموعات المنتجين والمستهلكين. وفي ما يتعلق **بإقامة الشراكات مع القطاع الخاص** اتفقا على إمكانية تجربة العمل في مجال التدريب مع القطاع الخاص ولأجله، وإجراء التجارب المشتركة واختبار البذور والأساليب التكنولوجية الأخرى، وعقد اتفاقيات تسويقية والتعاقد مع منتجي البذور. واتفقا أيضا على أنه يمكن تحقيق ذلك على أساس تعاقدي فضلا عن احتمال إقامة علاقات طويلة الأجل بينهما في هذا الصدد.

15 - **التوصية الخامسة، وضع المبادئ والإجراءات للشراكة مع المنظمات غير الحكومية.** ينبغي للصندوق والحكومة أن يحددا أنواع الشراكات مع المنظمات غير الحكومية التي يريان أنها أكثر قدرة على تحقيق أهداف الحد من الفقر الريفي، وما هي أفضل المحصلات التي يمكن بلوغها من خلال الشراكة مع هذه المنظمات. وينبغي للطرفين أن

الملحق

يتشاورا مع هذه المنظمات لمعرفة وجهات نظرها بشأن هذه المسائل. وبعد ذلك ينبغي لهما **تحديد المبادئ الأساسية** للتعاون معها **ووضع إجراءات ومعايير شفافة** للاتصال بالمنظمات غير الحكومية الشريكة واختيارها، لاسيما فيما يتعلق بالتعاون معها بخصوص مسائل غير التمويل المتناهي الصغر إذا وجدت بالفعل المعايير وعمليات الاختيار الجيدة. وينبغي بذل هذه الجهود بالتعاون مع مكتب المنظمات غير الحكومية ومؤسسة المنظمات غير الحكومية التي أنشئت حديثا.

الاتفاق بين الطرفين: اتفق الطرفان على أن تتضمن وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية الجديدة وضع مبادئ أساسية للتعاون مع المنظمات غير الحكومية في بنغلاديش، بما في ذلك وضع إجراءات ومعايير شفافه للاتصال بالمنظمات غير الحكومية الشريكة واختيارها. وتنفيذا لذلك سيحدد الصندوق نوع الشراكات مع المنظمات غير الحكومية التي ستقدم أفضل إسهام في تحقيق أهداف الحد من الفقر. وسوف يعقد الصندوق اجتماعات ويجري مناقشات مع هذه المنظمات لمعرفة وجهات نظرها تجاه هذه المسائل. وسوف يتم الاتفاق بشأن مبادئ ومعايير الاختيار مع الحكومة قبل اعتمادها. واتفق الطرفان على بذل هذه الجهود بالتشاور مع مكتب المنظمات غير الحكومية ومؤسسة المنظمات غير الحكومية. كما اتفقا على أن يكون الاختيار النهائي للمنظمات غير الحكومية شفافا ووظيفيا في توجهاته مع تحمل الحكومة والمنظمات غير الحكومية المسؤولية من جانبهما. واتفق الطرفان على إعطاء وزن كبير، في إطار عملية الاختيار، لقدرة المنظمات غير الحكومية على مؤازرة الأنشطة بعد فترة تنفيذ المشروعات، لا سيما في المناطق النائية.

16 - **التوصية السادسة: إقامة حضور ميداني دائم في بنغلاديش،** ينبغي أن يتواجد الصندوق بشكل دائم ورسمي في داكا، لا سيما بالنظر إلى حجم البرنامج القطري للصندوق وأهميته النسبية له. وينبغي تحديد طبيعة هذا الحضور بدقة في ضوء إمكانات التمثيل القطري ومدى الحاجة له بغرض: (i) تحسين كفاءة وجودة علاقات العمل مع الحكومة (ii) دعم تنفيذ المشروعات الجارية مع احتمال تنفيذ الإشراف على المشروعات (iii) الإسهام في تصميم منح وقروض جديدة (iv) تيسير الأنشطة غير الإقراضية المهمة، مثل تقاسم المعرفة والمعلومات، وحوار السياسات، وتعبئة الموارد (v) تحسين فهم الأحوال والاتجاهات القطرية (vi) تعزيز الشراكات مع الوكالات الإنمائية الوطنية والدولية الزميلة.

الاتفاق بين الطرفين: اتفق الطرفان على استعراض الترتيبات الجارية للاستعانة بالخبراء الاستشاريين المقيمين في داكا لتيسير عمليات الصندوق في داكا. ويوافقان على تقديم اقتراح للإدارة لإقراره بشأن تحسين ترتيبات الصندوق في بنغلاديش.

17 - **التوصية السابعة: تمويل عناصر الاتصالات والمعرفة في جميع المشروعات.** ينبغي أن يتضمن كل مشروع خططا محددة لإدارة المعرفة والمعلومات ونشرها. ولتحقيق الفائدة القصوى للاستثمارات التي يمولها الصندوق ينبغي للمشروعات أن تحدد أهداف وأولويات نطاق هذه الاستثمارات، ثم تقوم بعد ذلك بتوثيق المعرفة ونشرها بين الشركاء وفقا لهذه الأهداف والأولويات. فضلا عن ذلك ينبغي إتاحة المزيد من المعلومات عن تكاليف المشروعات والإنفاق والتوريد للجمهور العام بغرض زيادة الشفافية والمساءلة.

الملحق

الاتفاق بين الطرفين: اتفق الطرفان على إدراج استثمارات وأنشطة في جميع المشروعات المقبلة لتوسيع نطاق الاتصالات والمعرفة. واتفقا على استخدام جميع الوسائل، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات إن أمكن، لإتاحة المعلومات عن تكاليف ونفقات المشروعات وتوريداتها للجمهور العام كلما سمحت لوائح الصندوق والحكومة بذلك.

18 - **التوصية الثامنة: تقليل فرص الفساد فيما يتعلق بالمشروعات.** بالرغم من أن الصندوق اتخذ بعض الخطوات للحد من الفساد، بما في ذلك إجراءات محددة لمراجعة الحسابات والاستعانة بمنظمات غير حكومية تعتمدها الوكالة الحكومية المعنية. كبالي كارمة ساهاياك، فإن الأمر يقتضي اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الشأن. وقد ورد ذكر خطوتين في التوصيات السابقة وهما: (i) تحسين الإجراءات والمعايير التي يتبعها الصندوق في اختيار المنظمات غير الحكومية الشريكة والتي ليست مؤسسات معنية بالتمويل متناهي الصغر وبالتالي لا تنطبق عليها معايير مؤسسة بالي كارمة ساهاياك (ii) وضع عناصر للاتصالات لنشر المعلومات على الجمهور. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي للصندوق أن يفحص بعناية تقديرات التكاليف عند تصميم المشروعات وتخصيص الموازنة في خطط التنفيذ. وينبغي أن يحصل الصندوق والمؤسسات المتعاونة معه على ما يفيد الوفاء بمتطلبات إعداد التقارير القائمة وفرض عقوبات عند عدم الوفاء بها. وينبغي أن تنص اتفاقيات القروض المقدمة من الصندوق على نشر المعلومات المالية والإدارية والإجرائية والتقنية المتعلقة بتصميم وتنفيذ المشروع على الجمهور.

الاتفاق بين الطرفين: اتفق الطرفان على اتخاذ الخطوات التالية للحد من فرص الفساد فيما يتعلق بمشروعات الصندوق: (i) تطبيق إجراءات مراجعة الحسابات في الصندوق على جميع المشروعات (ii) الاقتصار على الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية المعتمدة من الحكومة في تنفيذ أنشطة التمويل متناهي الصغر (iii) وضع وتطبيق معايير اختيار المنظمات غير الحكومية وإجراءاتها في ما يتعلق بالأنشطة الأخرى (iv) تنفيذ أنشطة الاتصالات المتفق بشأنها في التوصية السابعة لإتاحة المعلومات للجمهور (v) إجراء فحص دقيق لتقديرات التكلفة في وثائق تصميم المشروعات ومخصصات الميزانية وخطط التنفيذ (vi) التأكد من الوفاء الكامل بالالتزامات القائمة لإعداد التقارير ومراجعة الحسابات مع توقيع عقوبات في حالة عدم الالتزام.

APPENDIX 1

COUNTRY DATA

BANGLADESH

Land area (km^2 thousand) 2003 1/	130
Total population (million) 2003 1/	138.1
Population density (people per km^2) 2003 1/	1 061
Local currency	Taka (BDT)

GNI per capita (USD) 2003 1/	400
GDP per capita growth (annual %) 2003 1/	3.4
Inflation, consumer prices (annual %) 2003 1/	6
Exchange rate: USD 1 =	BDT 63

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1997-2003 1/	1.7
Crude birth rate (per thousand people) 2003 1/	28
Crude death rate (per thousand people) 2003 1/	8
Infant mortality rate (per thousand live births) 2003 1/	46
Life expectancy at birth (years) 2003 1/	62
Number of rural poor (million) (approximate)	n/a
Poor as % of total rural population	n/a
Total labour force (million) 2003 1/	70.8
Female labour force as % of total 2003 1/	43
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2003 1/	96 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2003 1/	59 a/
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2003 2/	45 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2003 2/	48 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2003 1/	3 a/
Physicians (per thousand people)	0 a/
Population using improved water sources (%) 2002 2/	75
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	48
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2003 1/	20
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2003 1/	1 775 a/
Food production index (1999-01=100) 2003 1/	106
Cereal yield (kg per ha) 2003 1/	3 500
Land Use	
Arable land as % of land area 2003 1/	62 a/
Forest area as % of total land area 2003 1/	10 a/
Irrigated land as % of cropland 2003 1/	55 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2003 1/	51 914
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1983-1993	3.8
1993-2003	5.1
Sectoral distribution of GDP 2003 1/	
% agriculture	22
% industry	26
% manufacturing	16
% services	52
Consumption 2003 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	5
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	77
Gross domestic savings (as % of GDP)	18
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2003 1/	6 942
Merchandise imports 2003 1/	9 476
Balance of merchandise trade	-2 534
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2003 1/	-3 382
after official transfers 2003 1/	183
Foreign direct investment, net 2003 1/	102
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2003 1/	0
Total expenditure (% of GDP) 2003 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2003 1/	18 779
Present value of debt (as % of GNI) 2003 1/	25
Total debt service (% of exports of goods and services) 2003 1/	6
Lending interest rate (%) 2003 1/	16
Deposit interest rate (%) 2003 1/	8

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2005
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2005

LOGICAL FRAMEWORK

Goal	**Upscaling and Policy Change Indicators**	***Means of verification***	***Risks and assumptions***
Development partners (Government, donors, NGOs, private sectors) adopt and upscale successful innovations and reduce poverty in line with MDG and PRSP targets**.**	1) Expenditure plans of government, donors, NGOs, and, private sector; 2) Policies changed in response to successful innovation as follows: • Decentralised, integrated and participatory approach to agricultural extension institutionalised by Government. • New financing mechanisms and sources of market and technical support rural entrepreneurs institutionalized with supportive regulatory framework • Local Government rules established to permit greater private and community participation in markets and other rural infrastructure • New rules established by Government for access to waterbodies in favour of fishing communities • Policy reform improves women's rights to property. 3) Selected MDG/PRSP indicators	Governments budgetary plans Donor plans and strategy documents Reports on NGOs and private sector Policy statements of government agencies UNDP reports or MDG/ PRSP monitoring reports.	The process of upscaling is successful with high impact on poverty. Donors/GoB/NGOs etc. agree to upscale successful innovations Harmonization and PRSP implementation process can adapt to cater for upscaling successful innovations.
Purpose	**Indicators**		
Successful innovative approaches reduce poverty incidence in pilot areas.	• Households with improved food security • Child malnutrition reduced • Asset ownership increased	• Programme reports • Impact Assessments • M&E reports	• Government, donors, private sector and implementing agencies are responsive to upscaling successful new ideas.
Outputs	**Sub-programme Level Indicators**		
Output – Sub-programme 1 ***(re. PRSP Strategic Block II)*** Increased availability of new agricultural technologies for <u>"small farmers".</u>	▪ No. of farmers (m/f) receiving support for new agricultural technologies, & adopting new methods ▪ No. of farmers (m/f) reporting increased crop, livestock and fish productivity.	Programme results and impact reports Knowledge products for lobbying GOB, donors etc.	Government agrees to pilot new ideas for management and funding of public services. Private sector responsive to partnership opportunities
Output – Sub-programme 2 ***(re. PRSP Strategic Blocks I & II)*** Increased access to markets and innovative financial services for <u>"Small rural entrepreneurs"</u>	▪ No. of enterprises accessing financial and marketing services ▪ Numbers of enterprises established or expanded ▪ Partnerships with private sector established (no. & scale) ▪ Employment and self-employment (m/f) created		Government agrees to piloting changes in the regulatory framework which encourages prudent financial practices but does not prevent growth and innovation in the micro-finance sector
Output – Sub-programme 3 ***(re. PRSP Strategic Block II & III)*** Innovations in pro-poor infrastructure development supported in disadvantaged regions (benefiting the <u>"extreme poor"</u>)	▪ No. and amounts of infrastructure developed ▪ Employment created for women through work on infrastructure construction ▪ No. of community & private organisations participating in infrastructure provision.		Government prepared to pilot reformed regulations concerning ownership and leasing of public markets.
Output – Sub-programme 4 ***(re. PRSP Strategic Block II)*** Increased access to common property resources for the rural poor	▪ Number of poor and disadvantaged households getting access to common property (land & water). ▪ No. of CBOs established with legal frameworks to ensure sustainable access to common property resources		Government responsive to proposals for piloting changes in the draft National Fisheries Policy and reforms procedures for allocation of *khas* land
Output – Sub-programme 5 ***(re. PRSP Strategic Block I)*** Increased access to economic opportunities for <u>"women".</u>	▪ No. of women establishing and managing enterprises, ▪ No. of women getting ownership of land and productive assets ▪ No. of women reporting increased mobility, control of household financial resources and participation in household decisions.		Implementing agencies prepared to give a greater priority to the needs and potential of women

Italics for PRSP/PBAS links and <u>Underlined</u> for target groups

APPENDIX III

COSOP TARGET GROUP

Typology	Poverty Level And Causes	Coping Actions	Priority Needs	Support from Other Initiatives	COSOP Response
Extreme poor with productive potential	**Extreme** • Under 1,800 kcals/head/day • Few assets (poultry) • No land or only 0.05 acres • Floating population and migrants • Victims of natural disasters not yet resettled • Little access to credit (even informal) • Few economically active household members	• Search for temporary employment and accommodation • Domestic service • Scavenge food, fuel and fish • Sell possessions (cooking utensils) at time of hardship	• Employment • Food assistance • Homestead • Limited self employment • Health, nutrition support	• Employment generation such as WFP food-for-work and LGED labour contracting societies • Food transfers such as vulnerable group development • Housing / settlement programmes such as Ardasha Gram.. • Target group for BRAC Targeting the Ultra Poor Programme giving income support, grants, intensive training and social support. • Target group PKSF's Financial Services for the Poorest project. • Limited participation in micro-credit but for income generating activities still limited by lack of assets and household labour, high drop-out rate.	• Target group for employment on labour intensive rural infrastructure works • Fishers often in this category – may benefit from improved access to common property fishing resources • Other projects may enable access to land and micro-credit for this group. • This group will also benefit from employment on farms and rural and peri-urban enterprises supported by future programmes.
Small farmers/ entrepreneurs	**Vulnerable** • Small farmers vulnerable to agricultural disasters • Debt burden • Lack access to bank credit and NGO microfinance • Low profitability of farming • Lack access to markets etc.	• Migration • Credit from relatives and moneylenders, mortgage land • Some join NGO micro-credit groups • Livestock • Small businesses	• Agricultural development • Small business promotion • Health • Education	• Agricultural extension programmes • Some participate in NGO micro-credit programmes	• Small and marginal farmers are target group for agricultural technology support. • Small rural entrepreneurs target group for enterprise development

RURAL POVERTY AND SECTOR ISSUES

Priority Area	Major Issues	Actions Needed
Rural Poverty	• Around half the rural population lives below the poverty line, landlessness is increasing and 16% can be classed as extreme poor. • Rate of economic growth is still below that needed to have a significant impact in terms of poverty reduction, especially as inequity is increasing. • Vulnerability to natural disasters. • Hard-core poor have few assets, are highly vulnerable and tend to be excluded from development efforts. • Lack of finance and poor public sector performance.	• Create wage employment and non-land based self-employment including livestock enterprises. • Adopt policies for pro-poor economic growth – e.g. (i) rural sector (farm and non-farm); (ii) small and medium manufacturing enterprises; (iii) rural electrification, roads and other infrastructure; and (iv) communications and information technologies. • Build physical protection where appropriate. • Support human development for the poor (education, health, nutrition) and implement programmes targeted at the hard-core poor, together with safety nets and social protection for those hard-core poor unable to benefit from development programmes. • Reform public sector and create partnerships with NGOs and the private sector.
Rural Finance	• Formal sector banks perform badly and are not accessible to the poor. • Informal credit systems limited and/or exploitative. • Strong NGO micro-credit sector, but focus on moderately poor landless households in more accessible areas. • NGO programmes not effective in reaching hard-core poor. • Limited access to credit for marginal and small farmers, and small rural entrepreneurs from either banks or NGOs • NGO-MFI sector does not provide full savings services. • Lack of formal regulatory framework, and pressures to cap interest rates.	• Continue efforts to reform banking sector. • Continue to develop NGO microfinance including loans for small farmers, small and medium enterprises, savings services and the mechanism for channelling donor funds to NGOs. • Extend microfinance services for the "missing middle (farmers and small entrepreneurs) • Develop mechanisms to enable microfinance to reach the hard-core poor. • Support expansion of innovative and well managed small and medium NGO-MFIs • Develop an appropriate regulatory framework for microfinance.
Agriculture	• Increasing rice production has reduced prices, squeezing farm income. • However rate of increase in rice production is only just above rate of population increase, so limited scope to switch land to other crops and also maintain self-sufficiency (and so low rice prices for the landless poor) • Increase in rice production also limited by areas unsuitable for high-yielding varieties (deep flooded, saline) and ultimately by limited irrigation water. • Production of vegetables and fruit increasing in response to rising demand, but productivity levels still low, and market channels restricted • Public sector support services both poorly developed and costly to sustain. • Private sector linkages limited by lack of commercialisation	• Increase the productivity of rice crops via a combination of improved technology, more efficient use of inputs and access to credit for small and marginal farmers • Introduce new commercial linkages to support non-rice crops – such as contract farming • Build rural infrastructure (roads, markets, communications) to improve access to markets. • Develop public-private-NGO partnerships to support the agricultural sector. Rationalise role of public sector on grounds of cost-effectiveness • Enabling environment to encourage private sector investment – including viable agricultural credit systems and capital for SME investment in agri-business
Livestock Production	• Increasing human population pressure and intensity of food cropping are squeezing traditional bovines out of the farming system. • Small stock (goats, sheep, poultry) appropriate for farmers with no	• Support mechanisation and switch of bovines from draught power to milk and meat production. • Promote improved small stock production systems appropriate to the resources and needs of poor households.

Priority Area	Major Issues	Actions Needed
	or minimal land, but constrained by disease and low productivity. • No village level animal health and production services. • Limited markets for fresh milk in major cities (competition from imported powder, especially for tinned condensed milk). • Weak epidemiology and control of trans-border infectious diseases such as PPR – and real risk of bird flu.	• Train and support village livestock fieldworkers. • Continue to support milk processing for urban markets, but avoid increasing production ahead of market demand. • Develop public sector capacity for disease monitoring and control via a State Veterinary Service.
Fisheries	• Capture fisheries declining due to overfishing, and the impact of drainage and flood control works • Leasing system means poor fishing communities lack access to productive water bodies, and leaseholders lack incentives to invest in increasing catches. • Fishers (both coastal and inland) lack access to capital and markets. • Aquaculture developing rapidly, but very poor households lack access to ponds.	• Appropriate systems for management of inland fishing, including secure access for genuine fishing communities and incentives for improved management. • Ensure fishers get access to appropriate and sustainable sources of capital. • Improve market linkages • Develop and promote aquaculture systems for those with little land and minimal pond areas.
Gender	• Women have low status and are significantly disadvantaged • Increasing participation in agriculture – but work often of low status • Low levels of education, skills and poor understanding of potential. • Limited access to assets and employment opportunities.	• Promote employment and self-employment for women through access to credit. • Enhance education, literacy and skill training. • Improve provision of water, power supplies and health services. • Increase awareness amongst men and women regarding gender issues and legal rights.
Community Development	• Poor rural social and economic infrastructure. • Inadequate housing, water and power supply, sanitation and educational and health provision. • Lack of community ownership/sustainability of communal infrastructure. • Dependency syndrome from Government/political ethos.	• Specific investment in critical infrastructure: especially water and electricity supply, schools and clinics. • Build community organizations and their capacity for self-reliance. • Involve communities supported by NGOs participatory identification, planning and management of rural infrastructure, facilities and services.

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Agency	Priority sectors and areas of focus		Period of current country strategy	Complementarity/Synergy Potential
World Bank	• Human development (education, health, nutrition) • Rural development (agriculture, rural infrastructure, non-farm sector) • Private sector development		• 2001-2004	• **Agriculture:** WB and IFAD are active members of the Local Consultative Group on Agriculture, which is currently chaired by the Bank. IFAD and the WB are currently jointly preparing a programmatic re-engagement in the agricultural sector (entitled the National Agricultural Technology Programme - NATP). • **Microfinance:** WB and IFAD are active members of the Local Consultative Group on Finance, currently chaired by the Bank. WB and IFAD are both actively supporting the PKSF microfinance programme. This long term institutional support is likely to continue in the future.
Asian Development Bank	• Promoting Sustainable Economic Growth a. Agriculture and Natural Resources b. Transport and Communications c. Energy d. Financial Sector (including SMEs)	• Fostering Social Development a. Education b. Urban Water Supply, Sanitation, and Urban Development c. Health • Good Governance	• 2006-2010	• **Agribusiness:** Both AsDB and IFAD are actively supporting agri-business development in Bangladesh. There are opportunities for sharing of lessons on the experience gained in this field. Given IFAD's future focus on rural entrepreneurs in the new country strategy, there may be opportunities to cofinance future agribusiness programmes should suitable opportunities arise. • **Rural infrastructure (transport, water resources):** IFAD and AsDB have had a long term partnership in support of LGED rural infrastructure programmes in Bangladesh. This partnership could continue in the future should suitable opportunities arise.
Japan (JICA / JBIC)	• Agricultural/rural development; • Education; • Health • Arsenic contamination countermeasures program • Electricity	• Roads and bridges • Information and communications technology • Environment (air pollution countermeasures and waste disposal); • Private-sector development (export industries); • Disaster countermeasures.	• From 2000	• **Infrastructure:** IFAD and Japan have had a long term partnership in support of LGED rural infrastructure programmes in Bangladesh. This partnership could continue in the future should suitable opportunities arise. • Recent discussions between JICA, JBIC and IFAD have focused on possibilities to share lessons on haor/char development, microfinance, and crop sector development/diversification.
DFID (UK)	• Pro-poor growth • Human development • Women's advancement	• Social protection • Participatory governance	• 2003 to 2006	• **Access to common property resources:** IFAD and DFID have a long term ongoing partnership in the fisheries sector through jointly financing the Community Based Fisheries Management Programme. This partnership might continue in the future should suitable opportunities arise. • **Micro-finance:** DFID and IFAD are both active members of the LCG on finance and both institutions are planning to work together in support of a new microfinance innovation programme entitled PROSPER. • **Small enterprise development:** DFID is currently funding a programme entitled KATALYST which supports business development services in Bangladesh. Given IFAD's future focus on rural entrepreneurs, there may be opportunities to work together in support of agribusiness programmes, should suitable opportunities arise.
USAID	• Health • Food security for vulnerable groups • Improved management of open water and forest resources	• Growth of agribusiness and small business • Strengthening institutions for democracy • Improved performance of energy	• 2000 to 2010	• **Access to common property fishery resources:** Both IFAD and USAID have supported community based fisheries projects (MACH, CBFM) for many years in Bangladesh and there are opportunities for sharing of lessons between the two institutions. • **Small enterprise development:** USAID has been supporting private sector

		sector		development and agribusiness development for many years. Given IFAD's future focus on rural entrepreneurs in the new country strategy, there may be opportunities to work together in this sector.
DANIDA	• Agriculture (including rural roads) • Water and sanitation	• Human rights, democracy and good governance • Local grant authority	• 2005 to 2009	• **Agriculture :** DANIDA and IFAD have been supporting agricultural development in Bangladesh for many years. This is likely to continue through DANIDA's new ASPS II and the IFAD/WB financed NATP. There will be major opportunities for cooperation and lesson sharing between these new programmes. • Recent discussions between IFAD and DANIDA have focused on possible cooperation in the southern chars, with links between IFAD's Market Infrastructure Development Project and DANIDA's new ASPS II.
Netherlands	• Health • Education • Water		•	• **Infrastructure related to the water sector:** Netherlands, AsDB and IFAD have a long term partnership in the small-scale water resource sector. This partnership could continue should suitable opportunities arise. • **Chars:** There is an ongoing co-financing partnership between Netherlands and IFAD in support of poverty reduction in the southern chars of Bangladesh. This partnership will likely continue for the next 7 years.
CIDA (Canada)	• Heath • Education	• Governance • Private sector development (including SME, agriculture)	• 2003-2008	• **Micro-finance** : CIDA and IFAD are both active members of the LCG on finance and both institutions are planning to work together in support of a new microfinance innovation programme entitled PROSPER.
SDC (Switzerland)	• Non Formal Education • Micro and Small Enterprise Promotion	• Sustainable Land Use • Local Governance	• 2003-2007	• **Micro-finance:** SDC and IFAD are both active members of the LCG on finance and both institutions are planning to work together in support of a new microfinance innovation programme entitled PROSPER. • Both IFAD and SDC have prioritized working in the north-eastern district of Sunamganj. There are opportunities to coordinate implementation approaches in this district, for example work through the same community groups.
SIDA (Sweden)	• Social development (health, education, gender equality, access to social services) • Democracy, local government, economic development		• 2002 to 2005	• **Microfinance**: SIDA and IFAD are both active members of the LCG on finance and both institutions are planning to work together in support of a new microfinance innovation programme entitled PROSPER.

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Organisation	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
LGED	• Outreach – engineering capacity in all upazilas • Capacity to implement large rural infrastructure projects • Interface with local government • Efficient management	• Centralised management • Problems with some quality control at widely scattered work sites • Large number of projects stretch management resources	• Increasing appreciation of socio-economic factors • Willingness to broaden scope of activities	• Maintaining quality of management
PKSF	• Government owned, but fully autonomous. • Has about 200 partner NGOs • Established procedures for selecting and on-lending, and monitoring NGOs. • Strong management, committed to developing microfinance sector. • Significant financial resources	• PO capacity building focuses on financial management – less emphasis on social sector and group management issues • Need to widen coverage, both to include more very poor, farmers and rural and peri-urban enterprises.	• Utilise proven funding mechanism to provide credit in areas where there is an unmet demand. • Can help POs to provide additional services to support group members.	• Risk that government will not continue to allow full autonomy and will wish to influence loan terms and conditions. • Expansion may stretch management resources
Large NGOs	• Have significant financial, human and physical resources • Able to provide a "one stop" service with credit, training, input supply and marketing services	• Lack flexibility to adjust to needs of beneficiaries, bureaucratic. • Danger of unfair competition in commercial activities • Not accountable to members nor to shareholders	• Develop new pro-poor activities and services • Use commercial activities to subsidise social services	• Relations with government can be difficult if seem as an "alternative state" or seen to support a political party.
Medium and small NGOs	• Local presence and knowledge of local circumstances. • Source of innovation in terms of approaches and services. • Willing to participate in partnerships with government and donors.	• Limited outreach compared with large NGOs (which provide 75% of all micro-credit). • Some have ill-designed social programmes and commercial ventures with little poverty impact. • Some have weak management and limited technical knowledge.	• PKSF is developing capacity of selected local NGOs. • Interested in developing expertise to providing support to complement micro-credit. • Potential for expansion	• In the long-term unable to compete with large NGOs such as BRAC and Association for Social Advancement without continued external assistance.
Department of Agricultural Extension	• Skilled manpower. • Countrywide mandate • Staff posted at village level • Experience of working with NGOs	• Limited budget for operations – have to rely on projects for funding • Poor M&E capability. • Staff lack incentives and motivation • Bureaucratic – slow decision making, inflexible • Few women staff • Difficult to sustain own extension groups.	• Linking to NGO groups can provide a technical knowledge to a receptive audience • Integrate support for crops with livestock and fish at the local level.	• Slow pipeline of new projects – may mean field activities are much reduced. • Little recent recruitment (only now recruiting BS). Staff are ageing, and becoming technically out of date except where project support.
Directorate of Livestock Services	• Skilled manpower. • Countrywide mandate. • Top management supportive of the smallholder approach to livestock development and poverty alleviation.	• Limited outreach as no staff below upazila level. • Limited budget for operations (transport, medicine, training). • Poor M&E capability.	• Control of contagious diseases and public health issues likely to become increasingly important. • Linking to NGOs, CBOs and private sector	• Inertia and vested interests may cause DLS to delay privatisation and commercialisation. • Private sector including NGOs will be seen as competition
Department of Fisheries	• Skilled manpower, proven capacity for aquaculture training • Countrywide mandate.	• Limited outreach as no staff below upazila level. • Limited budget for operations (transport, medicine, training). • Poor M&E capability.	• Linking to NGOs, CBOs and private sector • Draft new Fisheries Policy provides opportunities for CMFM.	• Private sector including NGOs will be seen as competition
Private sector	• Responsive to new market opportunities	• Small scale local businesses lack technical capacity and access to capital • Larger scale agri-business may by-pass small farmers and rural businesses	• Linking the modern and commercial sector to farmers and rural and peri-urban enterprises	• Lack of an enabling environment (financial, legal) for the private sector to thrive

APPENDIX VII

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

The proposed opportunities in the present COSOP are fully in line with the three strategic objectives of IFAD:

IFAD Strategic Objective	COSOP Opportunity
Strengthening the capacity of the rural poor and their organizations	• Small farmer groups for technology and marketing. • Micro-finance/micro-entrepreneurs groups accessing financial services and markets. • Extreme poor groups (comprised as labour contracting societies, or waterbody user groups). • Strengthening women's groups.
Improving equitable access to productive natural resources and technology	• Access to agricultural technology for small farmers. • Access to CPRs for the extreme poor.
Increasing access to financial services and markets	• Access to financial services and markets for micro-entrepreneurs. • Supporting women's access to financial services and markets.

They also correspond to the broad objectives of the Regional Strategy for Asia and the Pacific: IFAD support focuses on the more marginal areas in Bangladesh, and enhances women's capabilities, both main thrusts of the Regional Strategy.